السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه العراق في سياق التحوُّلات الجيوسياسية الإقليميَّة والدَّوْلية

م.د. سماح مهدي صالح العلياوي
قسم القانون في جامعة الإمام جعفر الصادق
Samahmehdi2@gmail.com
Samah_mehdi@yahoo.com

المستخلص:

تُعدُّ العلاقات التركية – العراقية محور المنظومة الشَّرق أوسطية، كون الدَّوَلتين لهما تأثير مميُّز في النظام العالمي، بحكم موقعهما الجيوبوليتيكي وخصائصهما الجيوسياسية، وكونهما جاران تربطهما علاقات سياسيَّة، وأمنيَّة، وإقتصادية، وقضايا مشتركة، أهمُّها: المياه، الأكراد، التركمان، النفط، وبعد انقسام النظام الدَّوْلي إلى النظام الثنائي القطبية بقيادة الولايات المتَّحدة للنظام الرأسمالي، والاتِّحاد السُّوفياتي للنظام الشيوعي، فقد أصبحت العلاقات التركية – العراقية محور الاهْتِمام الأميركي، ولم تأثُّر على مسارها الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980. لكن الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، ساهم قيام النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية، وهنا أخذت العلاقات التركية – العراقية مساراً مُحدَّداً، لكن تسلُّم حزب العدالة والتنمية التركي عام 2002، واحتلال العراق عام 2003، دفع الدَّوَلتين إلى إقامة علاقات تقوم على التعاون، لكن قيام ما يُسمَّى الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"** عام 2014، دفع تركيا للتوسُّع داخل الأراضي العراقية بذريعة مكافحة الإرهاب، ما أدَّى لتوتُّر العلاقات التركية – العراقية.

الكلمات المفتاحية :تركيا، العراق، التحوُّلات الجيوسياسية، داعش، ثورات الربيع العربي

المقدمة:

مثلت العلاقات بين العراق وتركيا علاقات عميقة الجذور بحكم القرب الجغرافي، والبعد الجيوسياسي والديموغرافي المشترك، فضلاً عن الامتداد الجيوثقافي، فالعراق يحتل مكانه مهمَّة في السِّياسة التركية، ويمثل عمقاً جيواستراتيجياً لتركيا، وبالتالي، فإنَّ السِّياسة الخارجية التركية سعت إلى استغلال المُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية تُجَاه العراق، وفي مختلف الظروف، وبشتى الوسائل ضمن ترتيب عناصر القوَّة والنفوذ في إطار النظام السِّياسيّ الدُّوْلي.

وإبان الحرب الباردة فقد حاولت الولايات المتَّحدة أدخال الدَّوَلتين في منظومة الدفاع الغربية ضدَّ النظام الشيوعي عبرَ "حلف بغداد" عام 1955، لكن النظام العراقي الجمهوري بقيادة "عبد الكريم قاسم" في تموز/يوليو 1958، بدأ يتجه نحو الاتِّحاد السُّوفياتي، غير أن الولايات المتَّحدة تدخلت بقوَّة لإيصال **"حزب البعث العربي الإشتراكي"** إلى السُّلطة في بغداد في شباط/فبراير 1963، وهنا بدأت مرحلة من التعاون في العلاقات بين العراق وتركيا. وقد شهدت العلاقات الثنائية تطوُّراً ملحوظاً خلال الحرب الإيرانية – العراقية **"حرب الخليج الأولى"** في أيلول/سبتمبر 1980، لا سيّما في تصدير النفط، ومعالجة الأزمة الكُردية، لكن قيام العراق باجتياح الكويت **"حرب الخليج الثانية"** في آب/أغسطس 1990، دفع الولايات المتَّحدة لتشكيل تحالف دولي لإخراج الجيش العراقي من الكويت، وقد ضمَّ هذا التحالف أقطاب النظام العالمي، أهمُّها: الاتِّحاد السُّوفياتي، وبالتالي، لم تجد أنقرة منفذاً للتهرب من تطبيق العقوبات الدَّوْلية الملزمة ضدَّ بغداد، والّتي صدرت من منظَّمة الأمم المتَّحدة طيلة فترة التسعينيات من القرن العشرين.

إنَّ تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، وقيام النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتَّحدة أثر على الدَّور التركي، وأصبحت تركيا تبحث عن بدائل تعوض ما خسرته من مزايا إبان الصِّراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، ولعلّ من أبرز التوجُّهات التركية الجديدة في هذا المجال تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل، إذ سعت للاستفادة من ذلك في تنمية قدراتها العسكرية، وتطوير تعاونها الأمني لتحقيق مصالح متماثلة مع حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن إبقاء استعدادها مفتوحاً لإرضاء الولايات المتَّحدة الّتي أَضْحت القِوى العُظمى المنفردة. وهكذا فإنَّ الإدراك التركي في تقدير الأهميَّة الإستراتيجية لمصالحه الحيوي، وتفاعله مع المُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية لعب دوراً أساسياً في السِّياسة التركية حِيَال العراق، لا سيّما بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وبعد أن أصبح العراق بفعل المُتغيِّرات

الدَّوْلية مسرحاً للصِّراع والتنافس الدُّوْلي، وخاصَّة بعد غزو العراق من طرف القوَّات الأنجلو– أميركية في نيسان/أبريل 2003.

وبعد ما يُسمَّى **"ثورات الربيع العربي"** في كانون الأول/ديسمبر 2010، وفي ظلّ الصُّعود الرّوسي– الصيني إلى مسرح التوازن القطبي، ومحاولة تشكيل نظام عالمي مُتعدِّد الأقطاب، بدأت تركيا بطلعاتها التوسُّعية، لإنشاء تحالف يضمُّ تركيا وقطر يكون محوراً منافساً للتحالف الّذي يضمُّ السعودية وأغلب دُوَل الخليج العربي، وسعت لاستغلال أزمة حزب العمال الكوردستاني والمجموعات الإرهابية في سورية والعراق، أو ما يُسمَّى الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"** في نيسان/أبريل 2013، من أجل التغلغل في الأراضي العراقي، ما أدَّى لتوتُّر العلاقات بين العراق وتركيا.

أهميَّة الدراسة:

تنبثق الدراسة من أهميَّة مفادها بأنَّ العلاقات بين العراق وتركيا أخذت عدَّة مسارات، وتعرضت إلى العديد من الأزمات، لكن دون أن تصل إلى مرحلة المواجهات العسكرية المباشرة، وهذه العلاقات تؤثِّر بطبيعة العلاقات الإقليميَّة، وتتأثر بالمستجدات الّتي تبرز على المستوى الدُّوْلي.

إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: **"ماهيَّة السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه العراق في سياق التحوُّلات الجيوسياسية الإقليميَّة والدَّوْلية"**، إذ يقتضي توضيح طبيعة العلاقات الثنائية، والعوامل الّتي تساهم في بناء السياقات السِّلمية، والّتي تؤطر العلاقات بين العراق وتركيا، لأن هذه العلاقات تختزن عدَّة قضايا لم تجد لها حلولاً جذرية، مثل: الأكراد، التركمان، المياه، والنفط، ناهيك عن تأثير العوامل والمُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية، ومن هنا تبرز التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي جذور العلاقات التركية – العراقية في ظلّ المُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية؟
- ما هو مسار العلاقات التركية – العراقية في ضوء المُتغيِّرات الداخلية؟
- ما هي طبيعة القضايا المؤثرة في العلاقات التركية – العراقية؟

فرضية الدراسة:

تتمحور الدراسة حول فرضية مفادها بأنَّ العلاقات بين العراق وتركيا تمثل محوراً أساسياً في العلاقات الإقليميَّة في منطقة الشَّرق الأوسط، وهذه العلاقات عرضه للمُتغيِّرات الدَّوْلية بشكل مستمر.

منهج الدراسة

إنَّ الدراسة اعتمدت في الأساس على المنهج التاريخي، نظراً لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية عن مراحل تطوُّر العلاقات بين العراق وتركيا، والوسائل المتبعة في تنفيذها، وقد تمت الاستعانة بالأداة التحليلية، وذلك للحاجة إلى إيضاح الحوادث، واستكشاف العلاقات السببية، وما آلت إليه، كذلك الاستعانة بالمنهج الوصفي، بغية توصيف العلاقات بين العراق وتركيا في ضوء الواقع الإقليمي والدُّوْلي.

هيكليَّة الدراسة:

اشتملت هيكليَّة الدراسة على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّنت الدراسة ثلاثة مباحث، وكل مبحث تضمَّن مطلبين، ففي المبحث الأول بعنوان: **"جذور العلاقات التركية – العراقية"**. أمَّا المبحث الثاني فقد تضمَّن: **"مسار العلاقات الثنائية التركية – العراقية في ضوء المُتغيِّرات الداخلية"**. وقد تناول المبحث الثالث: **"القضايا المؤثرة في العلاقات التركية – العراقية"**.

المبحث الأول: جذور العلاقات التركية – العراقية

The first topic:The roots of Turkish-Iraqi relations

مرت العلاقات بين العراق وتركيا باستقرار نسبي بعد تأسيس الدَّولة العراقية عام 1921، وإعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923، على الرغم من أن هناك مشكلتان لم تحل، هما: الموصل والحدود، لكن العلاقات التركية – العراقية أخذت حيزاً في اهتمام الدُّوَل الكُبْرَى. وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين هما: المطلب الأول، المرتكزات الإستراتيجية في العلاقات الثنائية خلال العهد الملكي. والمطلب الثاني، المرتكزات الإستراتيجية في العلاقات الثنائية خلال العهد الجمهوري.

المطلب الأول: المرتكزات الإستراتيجية في العلاقات الثنائية خلال العهد الملكي

The first requirement: the strategic foundations in bilateral relations during the monarchy

وضع الرئيس التركي "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1924، مجموعة من المبادئ الأساسيَّة، وهي: الجمهورية، القومية، الانتماء الشعبي، النظام الحكومي، العلمانية، والثَّورة. بالإضافة إلى العديد من المبادي العامة، وهي: السِّيادة الوطنيَّة، الحريَّة الوطنيَّة، الوحدة الوطنيَّة أو (التآخي)، السَّلام في الوطن وخارجه، مواكبة تطوُّر العصر، والعلم والعقلانية (برنارد لويس، 2016، ص295 – 320). وقد انتهجت تركيا إستراتيجية السِّلم في الداخل والخارج، واندفعت إلى إقامة علاقات حُسنُ الجوار، واحترام السِّيادة، إذ تمَّ توقيع معاهدة الحدود الثلاثية، وحُسنُ الجوار بين بريطانيا، وتركيا، والعراق عام 1926

(عايدة العلي سري الدين، 1997، ص257)، وقد كان العراق بحاجة للتواصل مع تركيا بحكم الحقبة الطويلة من الاحتلال العثماني للعراق، فيما يتضمن النواحي الإدارية والثَّقافية.

ولعلَّ تركيا كانت سباقة في محاولتها لإقامة علاقات مع العراق، حيث تمَّ الاعتراف بقيام الدَّولة العراقية عام 1927، وقد أتصل السفير التركي في لندن بالحكومة البريطانية، وأبلغها رغبة حكومته في تعيين قنصل تركي عام لها في بغداد، ومعرفة موقف الحكومة العراقية بإزاء ذلك (صموئيل هنتنغتون، 1999، ص237)، وجاء رَّد الحكومة العراقية بأن يكون التبادل الدبلوماسي بينها بدرجة **"وزير مفوض"**، بدلاً من **"قنصل عام"**، وقد وافقت تركيا على اقتراح العراق عام 1929. وقد مهَّدت المعاهدة المبرمة بين بريطانيا، وتركيا، والعراق، السبيل لتطوير العلاقات بين العراق وتركيا الّتي قامت على حُسنُ الجوار، والتنسيق والتعاون لضبط أمن الحدود، والاتِّفاق على استثمار النفط والتِّجارة، إذ جرت مباحثات بين وزير الخارجي العراق "نوري السعيد"، وبين رئيس الوزراء التركي "عصمت إينونو"، ووزير الخارجية التركي "توفيق رشدي" في أيلول/سبتمبر 1930، وأعرب الرئيس التركي عن ارتياح حكومته فيما يخص مشكلة الموصل (أحمد نوري النعيمي، 2010، ص16). كما عُقدت المعاهدة التركية – العراقية لتسليم المجرمين، واتِّفاقية الاقامة والسفر، والمعاهدة التجارية، وأصبحت سياسة حُسنُ الجوار العراقية تستمد من زيارة الملك "فيصل الأول" إلى تركيا في تموز/يوليو 1931، وقد جرت أثناء هذه الزيارة مفاوضات بشأن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدَّوَلتين. ويعود جانب من تطوُّر العلاقات الثنائية إلى ميثاق "سعد آباد" الموقع في طهران بين تركيا، والعراق، وإيران، وأفغانستان في تموز/يوليو 1937، وقد عبَّرت دُوَل الميثاق عن إدراكها بضرورة تشكيل كتلة إقليميَّة لحماية أمنها القومي، وضمان مصالحها، وبلور الميثاق ظاهرة التضامن الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة (ستيفن همسلي لونكريك، 1985، ص431).

وقد قام وزير الخارجية العراقي "نوري السعيد"، ووزير العدل "ناجي شوكت" بزيارة تركيا في حزيران/يونيو 1940، بغية تبادل الآراء ووجهات النظر بعد النكسات العسكرية لقوَّات الحلفاء. كما وضع وزير الخارجية العراقي "نوري السعيد" في تشرين الأول/أكتوبر 1945، مسودة لاتِّفاقية بين تركيا والعراق، أقترح بموجبها ضمُّ تركيا إلى جامعة الدُّوَل العربيَّة (ميشال نوفل، 2010، ص51 – 55)، وقد وافق الطرفان على وضع صيغة نهائية للأسس الّتي شملت التعاون في المجالات الآتية، وهي: التعاون في السِّياسة الخارجية على أساس تحالف الدَّوَلتين مع بريطانيا، وعضويتهما في الجمعية العمومية لمنظَّمة الأمم المتَّحدة، ولقدرة تركيا على التأثير على إيران وأفغانستان، فإنَّ السِّياسة الخارجية للأخيرتين سوف تتأثران بطبيعة العلاقات بين تركيا ودُوَل الجامعة العربيَّة،

وبذلك يتمُّ التنسيق بين دُوَل ميثاق "سعد آباد" والجامعة العربيَّة لتحقيق المصالح المشتركة، بالإضافة إلى التعاون الإقتصادي اعتماداً على مبدأ المعاملة الأكثر حظوة، بالإضافة إلى التعاون في الأمور المالية، والتعاون في مجال المواصلات بين تركيا، والعراق، وإيران لتوثيق الروابط الإقتصادية وتنميتها، وتطوير العلاقات الإجتماعية والسِّياسيَّة، وأيضاً التعاون في المجالات الثَّقافية (توفيق السويدي، 1969، ص436).

وأبرمت مجموعة من الاتِّفاقيات بين تركيا والعراق، أهمُّها: اتِّفاقية الصداقة وحُسنُ الجوار عام 1946، والّتي أكَّدت على توثيق العلاقات والسَّيطرة بشكل مشترك من الدَّوَلتين على الأنهار، وجرى توقيع معاهدة بين الدَّوَلتين عام 1946، وتُعدُّ من أبرز المعاهدات، حيث كان ملحق بها (6) بروتوكولات لتنظيم المياه. كما عُقدت تركيا مع العراق حلفاً في شباط/فبراير 1955، وهو نواة لـ"حلف بغداد" الّذي انضمَّت له تباعاً كلٌّ من بريطانيا، وإيران، وباكستان، وأيَّدت أميركا هذا الحلف، وشاركت في لجانه، لمواجهة الاتِّحاد السُّوفياتي، وبذلك دخلت العلاقات بين العراق وتركيا مرحلة من التطوُّر على الصعيد الإستراتيجي، إذ أدَّى "حلف بغداد" إلى توطيد العلاقات بين العراق وتركيا، خاصَّة ضمان الدفاع المشترك، وتوسيع حجم التبادل التجاري، والدبلوماسي، والعلمي بين الطرفين (فيليب روبنس، 1993، ص34 – 38)، حتى قيام انقلاب اللواء "عبد الكريم قاسم" الّذي أدَّى إلى استبدال النظام القائم على الملكية إلى النظام القائم على الجمهوري في العراقي في تموز/يوليو 1958، وأعلن إنْهاء الاتِّحاد العربي الهاشمي في تموز/يوليو 1958، والانسحاب من "حلف بغداد" في آذار/مارس 1959. يتَّضح ممَّا تقدَّم بأنَّ العلاقات بين العراق وتركيا خلال العهد الملكي، بُنيت على حُسنُ الجوار، والمعاملة بالمثل، وتوطيد المصالح الإستراتيجية، والسَّعي نحو تأكيد المكانة الإقليميَّة لكِلاِ الدَّوَلتين.

المطلب الثاني: المرتكزات الإستراتيجية في العلاقات الثنائية خلال العهد الجمهوري

The second requirement: the strategic foundations in bilateral relations during the republican era

أدَّى انقلاب اللواء "عبد الكريم قاسم" في تموز/يوليو 1958، إلى توتُّر العلاقات بين العراق وتركيا، إذ سعى رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" بالتعاون مع السعودية لإسقاط النظام العراقي، بسبب ميول النظام الجمهوري العراقي إلى الجبهة الشيوعية، مقابل ميول النظام التركي، والأنظمة الخليجية إلى الجبهة الرأسمالية، وأعدَّت وزارة الدفاع التركية خطَّة لتنفيذ ذلك، وقد أوعزت الولايات المتَّحدة للجيش التركي للتأهب دون التدخُّل المباشر، وقد أكَّد "عصمت إينونو" أمام المجلس الوطني، بقوله: **"إنَّ الحكومة التركية أرادت قمع ثورة 1958 في العراق، بإرسالها الجيش إلى هناك لكن حلفاء تركيا نصحوها**

بالتريث"، لكن سرعان ما أعلن النظام العراقي عن رغبته في إقامة علاقات حسنة مع دُوَل العالم، لضمان عدم العدوان (أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص145).

وبعد انسحاب العراق من "حلف بغداد" أخذت تركيا تطالب أميركا بزيادة مساعداتها العسكرية والإقتصادية، بحجة تمكينها من الوقوف ضدَّ التغلغل الشيوعي في المنطقة، وعليه، وقعت حكومة "عدنان مندريس" في آذار/مارس 1959، اتِّفاقية للتعاون مع أميركا، تضمَّنت قيام الأخيرة باتخاذ خطوات عملية في حالة تعرض تركيا لأيّ عدوان خارجي أو عدوان غير مباشر، وبعد الانقلاب التركي في أيار/مايو 1960، كان الرئيس العراقي الأسبق "عبد الكريم قاسم" في استقبال السفير التركي "فؤاد بايرام أغلو"، وتناولت المباحثات بين الطرفين علاقات حُسنُ الجوار والروابط المتينة بين العراق وتركيا، وقد سادَ نوع من التحسن على العلاقات بين الدَّوَلتين (نوري عبد الحميد العاني وآخرون، 2000، ص246). وبعد إسقاط الرئيس العراقي "عبد الكريم قاسم"، وإيصال **"حزب البعث العربي الإشتراكي"** إلى السُّلطة بقيادة "عبد السلام عارف" في شباط/فبراير 1963، بدأت المحاولات لإقامة الوحدة بين العراق وسورية، وإقامة اتِّحاد يضمُّ كلٌّ من العراق، وسورية، ومصر، وقد جرت مفاوضات لإرساء أسس الاتِّحاد، وانتهت بإعلان ميثاق يتضمَّن الاتِّفاق على قيام اتِّحاد فيدرالي في 17 نيسان/أبريل 1963، وجاء رَّد الفعل التركي معادياً لقيام أيّ اتِّحاد أو أيّ تجمع عربي يقع على حدود تركيا الجنوبية، لاعتقادها بأنَّ ذلك يشكل خطراً مباشراً على مصالحها، ويقوي مركز العراق وسورية في خلافاتهما ومشاكلهما معها، وأخذ الفعل التركي المعادي يتصاعد في تعبئة حلف "السنتو" **(CENTO)** ضدَّ الاتِّحاد الثلاثي ومحاولة اجهاضه، إذ دعت تركيا إلى اجتماع طارئ للجنة العسكرية في الحلف عقد في إسطنبول في 28 نيسان/أبريل 1963، باسم **"إستراتيجية الدفاع الإقليمي في حالة وقوع عدوان أجنبي"**، وضمُّ الاجتماع رئيس هيئة قيادة القوَّات المشتركة الأميركية، ورئيس هيئة الدفاع البريطانية، ورؤساء قيادات القوَّات المشتركة، في كلٌّ من تركيا، وإيران، وباكستان (كريم مطر حمزة الزبيدي، 2012، ص180). وبدأ التقدم الإقتصادي بين العراق وتركيا في ضوء الاتِّفاقية التجارية عام 1965، كما قام العراق بإرسال الوفود إلى تركيا، أبرزها زيارة وزير الدَّولة للشؤون الخارجية "عدنان الباجة جي" إلى تركيا في نيسان/أبريل 1966، وقد قابل الرئيس التركي بالوكالة "إبراهيم شوقي"، وسلمه رسالة من الرئيس العراقي "عبد السلام عارف"، أعرب فيها عن أمله في تنمية علاقات الصداقة بين العراق وتركيا، وأن تقف تركيا موقفها المؤيد إلى جانب القضية الفلسطينية، وعليه، وقَّعت اتِّفاقية الترانزيت والبروتوكول الملحقة بين تركيا والعراق في أيلول/سبتمبر 1968، وأخذت أنقرة توازن المواقف بعد الانقلاب التركي

في آذار/مارس 1971، حيث بدأ التحوُّل في الرؤية التركية تُجَاه العراق، ولهذا قام الرئيس العراقي "أحمد حسن البكر" بزيارة تركيا عام 1972، وقد أجرى مباحثات ناجحة مع رئيس وزراء تركيا الأسبق "بولنت أجاويد" (نوبار هوفسبيان وآخرون، 1985، ص147). وحدثت تحركات نوعية في العلاقات بين العراق وتركيا بعد أن خفضت تركيا من دعمها للأكراد، إذ وقعت الدَّوَلتين على بروتوكول التعاون الإقتصادي والفني في كانون الثاني/يناير 1972، والّذي عالج موضوع المياه المشتركة عن طريق الاتِّفاق على وضع برنامج مَلءِ خزان كيبان، وهو ما شجع العراق على توقيع اتِّفاقية، بهدف إنشاء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى السواحل التركية على البحر الأبيض المتوسط في آب/أغسطس 1973 (عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص87). وقد قام الرئيس التركي "فخري كوروتوك" بزيارة العراق في آذار/مارس 1976، كما قام رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد" بزيارة مماثلة، لذلك قام رئيس الوزراء العراقي "عبد الرحمن البزاز" بزيارة تركيا في تموز/يوليو 1976، وأعلن عن مساندة العراق لتركيا في قضية جزيرة قبرص، مقابل مساعدة تركيا للقضية الفلسطينية، كما وقعت الدَّوَلتين على اتِّفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادي والفني حدَّد لها أن تجتمع سنوياً أو بطلب من أيّ الجانبين (هيثم الكيلاني، 1996، ص28). واتسمت الرؤية التركية من الحرب العراقية – الإيرانية بالحياد والموازنة، لأن هذه الحرب تزامنت مع وقوع الانقلاب التركي في أيلول/سبتمبر 1980، ناهيك عن اعتبارات الموقع الجغرافي، وانعكاساته الإقتصادية، فقد عبَّر الرئيس التركي "كنعان أفرين"، بقوله: **"نحن نأسف للحرب العراقية – الإيرانية، ونقلق من ذلك، وأن تركيا بذلت ولا زالت تبذل كل الجهود لإنهاء هذه الحرب بالطرق السِّلمية"** (جلال عبد الله معوض، 1998، ص43)، وقامت تركيا بجهود الوساطة عن طريق لجنة المساعي الحميدة، الّتي شكلها المؤتمر الإسلامي حول الحرب بين العراق وإيران، أو من خلال تحركها المنفرد للتوسط في إنهاء النزاع، وقد بقيت تركيا طريقاً رئيساً لكِلاِ الطرفين المتحاربين إلى أوروبا (إبراهيم الداقوقي، 2001، ص360). ثمَّ اتفق الجانبين التركي والعراقي على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادي والفني عام 1980، وضعت الأسس لتفعيل التعاون، وزيادة مستوى التبادل التجاري، كما عُقدت الدَّوَلتين اتِّفاقية النقل البري والبحري، واتِّفاقية بحرية عام 1986، للتعاون في بناء السفن وتصليحها وصيانتها.

وقد أدانت تركيا قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام 1981، وعُقد العراق وتركيا اتِّفاقية "المطاردة الحثيثة" **(Relentlessly stalking)** عام 1984، إذ أباحت كل دولة من جهتها لجيش الدَّولة الأخرى دخول أراضيها لعمق يصل إلى حوالى (10) كم، ولمدة تصل إلى ثلاثة أيام، لتعقب الانفصاليين الأكراد "المناوئين للنظامين"، وكان

المستهدف منه "حزب العمال الكوردستاني" اختصارا **(pkk)**، لكن تركيا من جانبها أوقفت هذه الاتِّفاقية عام 1988، وفي تلك المدة قامت بثلاثة عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية تمَّ تنفيذها بموافقة العراق (جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص43). وجراء المُتغيِّرات الإقليميَّة أقدمت تركيا على قطع تدفُّق المياه في نهر الفرات نحو سورية والعراق في كانون الثاني/يناير 1990، وبدأت تركيا تشعر بأهميتها الإقليميَّة خلال الاجتياح العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990، إذ عملت الولايات المتَّحدة على تهيئة وحشد الرأي العام الدَّوْلي ضدَّ العراق، وكان لا بدَّ من أن تلجأ إلى دُوَل إقليميَّة للتأثير، خاصة تركيا الّتي سعت للحصول على المساعدات العسكرية والمالية، وبدأت تركيا بالتحوُّل نحو موقف جديد في سياستها تُجَاه العراق أتسمَّت ملامحه في (مجموعة مؤلفين، 2000، ص235) إظهار القلق والمخاوف من تزايد القوَّة الإقليميَّة للعراق، إذ عدَّت تركيا ذلك بمثابة تهديد لأمنها القومي، وبالتالي، إبداء المساعدة والدّعم لأميركا في التفتيش عن أوراق ضغط إقليميَّة على العراق، كما استخدمت تركيا ورقة المياه في الضغط على العراق، والقيام بالتعبئة الإعلامية من خلال الادعاء بأنَّ الموصل جزء من تركيا، وهناك احتمال لاسترجاعها بالقوَّة العسكرية. وقد مارست تركيا دور إقليمي نظراً لموقعها الجيوبوليتيكي المتآخم للعراق، وارتباطاتها الدَّوْلية مع أميركا، والسّعي للانضمام إلى الاتِّحاد الأوروبي، وقد أكَّد رئيس الوزراء التركي الأسبق "يلدرم أكبولوت" قائلاً: **"إن جارنا العراق خارج على القانون وعدائي، ونحن لسنا على استعداد لقبول ذلك**، وتمَّ سحب أعضاء السفارة التركية من بغداد، كما أيَّدت تركيا القرارات الصَّادرة ضدَّ العراق من منظَّمة الأمم المتَّحدة، وأصدرت تركيا قراراً يخوُّل الجيش كافة الصلاحيات، وسمحت للجيوش الأميركية والبريطانية المرابطة على أراضيها بتشكيل "قوَّة المطرقة المتأهبة" **(Ready hammer strength)** في عملية "المعونة الإنسانية" **(Humanitarian aid)**، لتنفيذ حظر الطيران في العراق عام 1991 (أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص441، 442)، لكن نتيجةً لضغط الرّأي العام أصبحت تُسمَّى "قوَّات الكشف" **(Detection forces)** في عملية "توفير الراحة" **(Provide comfort)**، وقد برزت تركيا على اعتبارها لاعباً إقليمياً يتميّز بالصبغة الإسلاميَّة، ويراعي المصالح الغربية في المنطقة. وبعد أن كان التعامل التجاري التركي مع العراق يمثل مرتبة مهمَّة تراجع بعد ذلك بشكل حاد وإلى مستويات متدنية؛ بسبب ظروف الحصار، لكن نتيجة للأوضاع الإنسانية في العراق، أصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَّم (986) في نيسان/أبريل 1995، والّذي سمح فيه للعراق بتصدير **"النفط"** مقابل **"الغذاء"** (جيف سيمونز، 1998، ص358)، ولهذا أَبرم العراق مذكرة تفاهم مع منظَّمة الأمم المتَّحدة في أيار/مايو 1996،

وقد حصل تحسن نسبي في التبادل التجاري بين تركيا والعراق، خاصَّة أن وزارة الخارجية التركية أعدَّت تقريراً بعنوان: **"أهداف ومبادئ السِّياسة الخارجية"** عام 1996، جاء فيه إن شعار: **"السَّلام في الوطن: السَّلام في العالم"** لم يُعدُّ ملائماً، وعلى تركيا استغلال الفرص. نتَبَيَّنَ ممَّا تقدَّم بأنَّ العلاقات بين العراق وتركيا خلال العهد الجمهوري أخذت عدَّة مسارات، وقد تأثرت بشكل مباشر بالمُتغيِّرات الإقليميَّة والدَّوْلية، وخاصَّة أن تركيا سعت لأخذ دور إستراتيجي إقليمي.

المبحث الثاني: مسار العلاقات الثنائية التركية – العراقية في ضوء المُتغيِّرات الداخلية

The second topic:The course of Turkish-Iraqi bilateral relations in light of internal changes

إنَّ تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام 2001، دفع الإدارة الأميركية للإعلان عن نيتها لإسقاط النظام العراقي، بالتزامن مع قرار رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد" لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وفي ظلّ تزايد السخط الشعبي من السِّياسة الأميركية تُجَاه العراق، فقد سعى حزب العدالة والتنمية لاستثمار المعارضة لاحتلال العراق من الفوز في الانتخابات التركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وبادرت أنقرة إلى تبني موقف يقوم على أساس الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وحلّ المسألة العراقية بالطرق السِّلمية عن طريق منظَّمة الأمم المتَّحدة، وبعد غزو العراق في نيسان/أبريل 2003، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق وتركيا تتماشى مع طبيعة المُتغيِّرات الداخلية لكِلاِ الدَّوَلتين. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين هما: المطلب الأول: الموقف التركي إزَاءَ الاحتلال الأميركي للعراق. والمطلب الثاني، إعادة هيكلة العلاقات الثنائية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة.

المطلب الأول: الموقف التركي من الاحتلال الأميركي للعراق

The first requirement: the Turkish position on the American occupation of Iraq

توصَّلت استراتيجية **"المحافظين الجُدُد"** في آذار/مارس 2002، إلى إنشاء ما يُسمَّى "مشروع مستقبل العراق" الّذي يقتضي وضعه تحت الوصاية الأميركية، وفصله من الناحيتين الإستراتيجية والسِّياسيَّة عن الوطن العربي (علي الشرعة وآخرون، 2004، ص63)، وفق مبدأ الاستسلام وقاعدة الحماية من القِوى الغربية، لكن تركيا عارضة احتلال العراق خوفاً من تخلخل الوضع الإقليمي، واحتمال حصول الأكراد على استقلال يؤهلهم لإقامة دولة، وهو ما يحفَّز الأكراد في تركيا، وهذه الأسباب دفعت المؤسَّسة العسكرية التركية لوضع مجموعة من الشروط على الولايات المتَّحدة قبل احتلال العراق، سُمِّيت

"الخطوط الحمراء"، أهمُّها: عدم السَّماح لقوَّات البيشمركة الكُردية بالدخول إلى كركوك والموصل، وعدم ضمهما إلى إقليم كوردستان، والدفاع عن حقوق الأقلية التركمانية في حال تعرضها للاضطهاد من قِبَل أكراد العراق (خليل العناني، 2007، ص174 – 177).

وخلال زيارة نائب وزير الدفاع الأميركي "بول وولفويتز" **(***Paul Wolfowitz***)** إلى تركيا في حزيران/يونيو 2002، طلب من أنقرة المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية، آخذاً المخاوف التركية بالحسبان الّتي رَّد عليها قائلاً: **"ستحافظ أميركا على وحدة العراق، وستعارض إقامة دولة كُردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصادياً إزَاءَ تعرضها لأيّ خسائر محتملة من جراء الحرب، وستلحظ أميركا الوضع الخاص للتركمان، وعلى الصعيد الدَّوْلي ستضمن أميركا استمرار مساعدات صندوق النقد الدُّوْلي"** (برادلي أ. تاير، 2004، ص44، 45)، ولم تركز أنقرة على الفوائد المادية، وإنَّما على النوايا الّتي لم تعلن من الطرف الأميركي، وحينها بادرت جماعات من الأكراد العراقيين وألحت على الولايات المتَّحدة، ورأيها أن الأتراك يسعون لأهداف إقليميَّة وإستراتيجية "تيوتوليتارية"، وبعد تسلُّم حزب العدالة التركي بقيادة "رجب طيب أردوغان" في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، قام مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق "بول وولفويتز" بزيارة تركيا في كانون الأول/ديسمبر 2002، وقد حدث تقارب غير مُعلن لعدَّة أسباب، أهمُّها: **الأول،** إنَّ حزب العدالة التركي كان بحاجة إلى التغطية الدَّوْلية الأميركية لتكريس شرعيته حِيَال خصومه من الأحزاب. أمَّا **الثاني،** إنَّ أميركا كانت بحاجة إلى طرف إقليمي إسلامي لإضفاء الشَّرعية في شنّ الحرب على العراق. أمَّا **الثالث،** فهو رغبة تركيا في عدم زعزعة علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل وبعض الدُّوَل الأوروبية، في حال عارضة الحرب (خليل العناني، المرجع السابق، ص175). واستمرَّت تركيا تُعلن معارضتها للحرب على العراق عِبرَ الإصرار على عدم تحرك الجيش التركي، إلاَّ ضمن قرار من مجلس الأمن الدَّوْلي، بالإضافة إلى التنسيق التركي مع دُوَل الجوار الجغرافي للعراق، خاصَّة إيران وسورية، لإيجاد حالة ضغط على الإدارة الأميركية للتراجع عن نيتها بشنّ الحرب، ناهيك عن سعي أنقرة لإقناع النظام في بغداد بالتنحي سلمياً عن السُّلطة، ونزع فتيل الحرب، لكن سرعان ما أجتمع مجلس الأمن القومي التركي كانون الثاني/يناير 2003، وقد وافقت السُّلطة التشريعية في تركيا على مذكرة الحكومة، والمتعلقة بتطوير قواعد ومرافئ عسكرية تابعة للولايات المتَّحدة على الأراضي التركية، واعتبرت الموافقة توطئة لتمركز القوَّات الأميركية على مقربة من الحدود العراقية. وحصلت تركيا على مجموعة من الفوائد، إذ في الشق الإقتصادي تمَّ الاتِّفاق على منح تركيا قروضاً بقيمة (24) مليار دولار، وهبة بقيمة (6) مليار دولار بإشراف صندوق النقد الدُّوْلي، مع شطب ديونها العسكرية والبالغة (4)

مليار دولار، كما تمَّ الاتِّفاق على تمركز حوالى (60) ألاف جندي أميركي في تركيا، ومن ثمَّ عبورهم إلى العراق من دون الاشتراك المباشر في العمليات الحربية، إلاَّ في الحالات القصوى، وفي الجانب السِّياسيّ أصرت أنقرة على عدم مشاركة الأكراد في الحرب، وعدم تسليحهم، وإلاَّ يدخلوا مناطق كركوك، والموصل، والآبار النَّفطية، وأن يكون للتركمان دوراً مؤسَّساً في الدستور الجديد، وأن لا تعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد، لكن أميركا لم تطمأن الحليف التركي من جانب تسليح الأكراد، وطرح صيغة الفدرالية في المنطقة الشمالية الكردية، الأمر الّذي ولد شكوكاً لدى أنقرة من نيات واشطن بخصوص قوَّة الأكراد في العراق الجديد (رواء زكي يونس الطويل، 2011، ص271). وقد رفعت واشنطن شعارات أخلاقية في الحرب على العراق، وهي مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وتحرير الشَّعب من نظام **"دكتاتوري"**، ويمثِّل هذا التغيير الخطوة الأوَّلى لإعادة ترتيب أوضاع الشَّرق الأوسط، وفق قاعدة **"الدومينو"**، ما أكَّده الرئيس الأميركي الأسبق "جورج دبليو بوش" **(George W. Bush)** في شباط/فبراير 2003، بقوله: **"إنَّ إقامة عراق حرّ سيكون نموذجاً لدُّول المنطقة"** (Liam Anderson and Gareth Stansfield, 2004, P. 186)، وهذه القاعدة جزء من إستراتيجية أميركية شاملة للشَّرق الأوسط، هدفها خلق حليف إستراتيجي، تتعامل من خلاله مع إيران وسورية، ويبدو أن أميركا لا تكلّ من الإشارة إلى أن منفذِّي تفجير برجَي التِّجارة العالمية، أغلبهم من الجنسية السعودية، فإنْ سقطت الحكومة الموالية في الرياض تصبح بغداد عندئذ البديل في المنطقة.

وبعد دخول قوَّات الاحتلال إلى بغداد بعنوان: **"عملية تحرير العراق"** في نيسان/أبريل 2003، عبرَ عملية سُمِّيت **بالـ"صدمة والرعب"**، باستخدام القوَّة المُفرطة المُحرَّمة دولياً، مختبرةً بذلك قياس مدى قدرتها بتدمير البُنية التحتية والمؤسَّساتية، وتمَّ تكليف الجنرال "جي غارنر" **(Jay Garner)** بإدارة الشؤون العراقية، وبصدور قرار مجلس الأمن المرقَّم (1483) في أيار/مايو 2003، الّذي شرعن الوجود الغربي على الأراضي العراقية بأنَّه احتلال، أعلنت قوَّات الاحتلال عن تشكيل سلطة التحالف المؤقتة، بقيادة الحاكم المدني "بول بريمر" **(Paul Bremer)**، وقد تزامنت هذه التطوُّرات مع تغييب قِوى الأمن، بعد أن تمَّ تفكيكها، ورافق ذلك فوضى أمنيَّة وأنتشار موجات من القتل والتهجير، وفساد إداري وإنهيار مُبرمَج للمؤسَّسات، وعمليات نهب للمؤسَّسات، وتحويل الإقتصاد الّذي تقوده الدَّولة المركزية إلى إقتصاد حرّ، يعتمد آليات السُّوق، ويلعب القطاع الخاصّ فيه الدَّور الرئيس باسم **"العلاج بالصدمة"**، دون الأخذ بالاعتبارات ما يعانيه الإقتصاد من صعوبات (Michael Mandel, 2004, P. 8).

وجرى ذلك مخالفاً للقانون الدُّوْلي، وطبقاً لنظرية **"الفوضى الخلاقة"**، واستشرافاً لمستقبل تبنّى هيكلته وفق مدرسة **"المحافظين الجُدُد"**، وتماشياً مع الرؤية الأميركية نحو عراق تقسَّم أوصاله، ويفتَّت واقعه وفقاً لمطاليب إسرائيليَّة، وفي الوقت ذاته، يمثِّل تكتيكاً لإشاعة الفوضى، وهدم المفاهيم الوطنيَّة، باعتبارها محوراً جيواستراتيجياً عربياً؛ وسرعان ما توضَّحت الإدِّعاءات المزعومة للغزو على العراق، فالفريق الأميركي باسم "مجموعة مسح العراق" **(Iraq Survey Group)**، والمكلَّف بالبحث عن الأسلحة النووية العراقية برئاسة "ديفيد كاي" **(David Kay)**، فقد أعلن في كانون الثاني/يناير 2004، أنَّه لم يجد هذه الأسلحة، واستغرب من إصرار وكالة الاستخبارات الأميركية على هذه الاتِّهامات. وتمَّ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي في تموز/يوليو 2003، وبناء على **"اتِّفاق نقل السُّلطة"** بين مجلس الحكم والقوَّات الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، شكّلت لجنة من مجلس الحكم الانتقالي برئاسة "عدنان الباجه جي"، لإعداد مسودَّة قانون إدارة الدَّولة للمرحلة الانتقالية، وقد تشكلت أوَّل حكومة انتقالية برئاسة "إياد علاوي" في حزيران/يونيو 2004، كما جرت انتخابات للجمعية الوطنيَّة، والّتي انبثق منها حكومة جديدة برئاسة "إبراهيم الجعفري" في نيسان/أبريل 2005، وأعدَّت الجمعية الوطنيَّة دستوراً تمَّ الاستفتاء عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2005، لكن بقي المشهد السِّياسيّ شديد الهشاشة، وتمَّ إجراء الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2005، وقد مرَّت عملية المفاوضات بين الكتل السِّياسيَّة مدة خمسة أشهر، وأنبثق عن هذه المفاوضات تشكيل أوَّل حكومة دائمة برئاسة "نوري المالكي" في أيار/مايو 2006 (أحمد يوسف أحمد وآخرون، 2006، ص88). لكن الكتل السِّياسيَّة فضلت مصالحها على المصالح العُليا لعراق موحد مستقل ذي سيادة، خاصَّة مقاطعة عدد من الوزراء أعمال الحكومة، وانسحاب كتل سياسيَّة أخرى، وعدم اعتمادها على التراتبية الّتي أقرها الدستور، من حيث خضوع الوزراء إلى مجلس الوزراء، إذ ارتبطوا بالكتل والأحزاب الّتي أوصلتهم، كما لم يُعدُّ ممكناً توزيع المقاعد الوزارية إلاَّ في ظلّ التوافقات، وليس لرئيس الوزراء اختيار وزراء حكومته، أو حتى أقالتها، وبدلّ من إن تكون الديمقراطية التوافقية، بوصفها نتاج الاقتسام الطائفي والقومي للسُّلطة، كفيلة بحلَّ إشكالية السُّلطة، وإشاعة التسامح والحفاظ على التعايش السِّلمي (عبد الوهاب حميد رشيد، 2006، ص294)، أدَّت إلى المزيد من الخلافات بين الكتل السِّياسيَّة، ولم يُعدُّ هناك مظاهر للعمل المؤسَّساتي، بما يحافظ على العلاقة التواصلية والتكاملية بين السِّياسة الداخلية والسِّياسة الخارجية، وهو ما أنعكس على العلاقات بين العراق وتركيا، إذ بقيت في إطار استمرار تدفُّق النفط العراقي إلى الموانئ التركية، ومع تنامي الأزمة العراقية بدأ التخوف التركي يتَّضح من إمكانية تطوُّر القوَّة

الكُردية تُجَاه الاستقلال، ومن المحاولات الكُردية لتهميش الأقلية التركمانية (فاضل الربيعي، 2007، ص189).

يتَّضح ممَّا تقدَّم بأن تركيا شاركت في الحرب على العراق، بهدف الحفاظ على مصالحها، وسعت لأنّ يكون لها دور مؤثِّر في عملية تشكيل العراق الجديد، إذ لم ترغب تركيا أن تكون خارج المعادلة الجيوسياسية الدَّوْلية، مع التأكيد على عدم تقسيم العراق أو إعطاء فرصة للأكراد.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة العلاقات الثنائية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة

The second requirement: restructuring bilateral relations in light of the new Turkish strategy

إنَّ الصِّراع الداخلي في تركيا بين المؤسَّسة العسكرية والأحزاب أسهم في تعقيد عملية صنع القرار في السِّياسة الخارجية التركية، ولهذا سعى حزب العدالة التركي إلى تطمين جميع الجهات، والعمل عن كثب مع المؤسَّسة العسكرية، كما وضع وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" مجموعة من الأسس الّتي عدَّت على اعتبارها الإستراتيجية التركية الجديدة، وهي (أحمد داود أوغلو، 2011، ص621):

1- التوفيق بين الأمن والحريات: وهو أن تسعى تركيا إلى التقدُّم على صعيد الإصلاح السِّياسيّ دون التفريط بالمتطلبات الأمنيَّة، وخاصَّة مكافحة حزب العمال الكوردستاني، وأن تعتمد على قِيَم الحريَّة والديمقراطية مع موازنة ذلك بحماية أمنها القومي، لتقدُّم الأنموذج القدوة للأنظمة السِّياسيَّة في المنطقة.

2- محاولة حلّ المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها "إستراتيجية تصفير المشكلات": وهو إخراج تركيا من علاقاتها المتأزمة إلى بناء علاقات إقليميَّة ودولية تقوم على تبادل المصالح، وأن تخفض تركيا مشكلاتها مع جيرانها، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع، وأن تتَّبع أسلوب الدبلوماسيَّة الاستباقية الّتي تحاول حلّ المشكلات قبل تفاقمها، وهو ما يمنح السِّياسة التركية قدرة استثنائية على المناورة.

3- اتِّباع إستراتيجية خارجية مُتعدِّدة الأبعاد والمسالك: وهو أن تكون تركيا مصدراً لحلّ المشكلات وطرح المبادرات، ومركزاً يسهم في إرساء السَّلام العالمي، وأن لا تكون طرفاً في محور ضدَّ محور آخر (بولنت آراس وآخرون، 2012، ص21).

4- تطوير الأسلوب "إعادة تعريف دور تركيا في السَّاحة الدَّوْلية": وهو العمل على تحويل تركيا من مجرد جسر يربط القارة الآسيوية مع القارة الأوروبية إلى دولة مركزية في الشؤون الدَّوْلية، وبموجب هذه السِّياسة تنتقل تركيا من دور الدُّوَلة الطرف إلى دور

الدُّوَلة المركزية الفاعلة والمؤثِّرة لا المتلقية، وإعادة تَصْوِيب البوصلة الفكرية لموقع تركيا، وجعلها تتلاءم مع عمقها التاريخي، والحضاري، والثَّقافي.

5- الانتقال من السِّياسة الجامدة والمكوِّن الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل دُوَل العالم المهمَّة لتركيا: إن تتمكن تركيا من نسج علاقات مع كل الأطراف في محيطها الإقليمي والشَّرق أوسط، وإعادة بناء العلاقات مع الاتِّحاد الأوروبي، وآسيا الوسطى وصولاً إلى الصين، ومن العراق وصولاً إلى المغرب العربي مستفيدة من دروس الماضي (علي حسين باكير وآخرون، 2010، ص137، 138).

لهذا حضرت تركيا في مؤتمر شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بحضور مجموعة الدُّوَل الثمان ودُوَل الجوار للعراق، وأكَّد المؤتمر على عدم المساس بالأمور الداخلية للعراق، وعلى سيادته ووحدة أراضيه، وحق شعبه بالديمقراطية، وسيطرة أبناءه على موارده، وأبَّدت تركيا موقفها الرافض للدستور، وخاصَّة المواد المتعلقة بالفيدرالية وكركوك المادة (140) (الدستور العراقي، عام 2005)، بدعوى أنها لن تساعد على إحلال السَّلام في العراق والمنطقة، وقد تحركت تركيا تُجَاه العراق استجابة لمصالحها القومية، والتخوف من تداعيات سقوط النظام العراقي على الأمن التركي، ومحاولة تطويق الأزمة العراقية، لا سيّما منع الطموحات الانفصالية الكُردية، والحيلولة دون إنفجار الأوضاع في مدينة كركوك الّتي تمثل أهميَّة نفطية استثنائية لاقتصاد تركيا، كما إن الإستراتيجية التركية لا تتنافى مع الرغبات الأميركية الّتي ترى ضرورة حضور تركيا في الملف العراق، بهدف عدم استئثار إيران بالسِّياسة العراقية، وتوفير الدّعم اللّوجستي والعسكري للقوَّات الأميركية (جراهام فولر، 2009، ص212).

وأصبح يحكم العلاقات بين العراق وتركيا أساسان مهمان، هما: **الأول**، انتهاج تركيا إستراتيجية دبلوماسيَّة مُتعدِّدة الأبعاد، لهذا أغلقت مكاتب حزب العمال في كوردستان العراق على اعتبارها بادرة لتمتين العلاقات، ومن المعروف أن تركيا تواجه تحركات عسكرية ضدَّ قوَّاتها وأمنها على الحدود، ما يؤدي إلى قيام القوَّات التركية بقصف مناطق في كوردستان العراق، والتوغُّل في داخل تلك المناطق، ممَّا يؤدي إلى تعكير وتوتُّر صفوة العلاقات بين العراق وتركيا، لكن سرعان ما يجري حلها عن طريق الآليات الدبلوماسيَّة، بما يضمن أمن تركيا، من جهة، ويصون السِّيادة العراقية، من جهة أخرى، لكن لا تزال هناك مراكز لتركيا عسكرية داخل الأراضي العراقية في منطقة بامرني. أمَّا الأساس **الثاني**، يتمثل في حماية الديموغرافيا السِّياسيَّة في العراق، بما فيها مدينة كركوك وعدم سيطرة الأكراد عليها، وقد دعمت الولايات المتحَّدة التوافقات التركية – العراقية في مكافحة الإرهاب، والتوصُّل إلى حلول مرضية بخصوص كركوك، وبعد تشكيل الحكومة

العراقية كان من نصيب الأكراد رئاسة الجمهورية، ورئاسة أركان الجيش، ما أثار حفيظة الأتراك وزاده من مخاوفهم حِيَال الطموحات الكُردية في العراق.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَّم (1483) في أيار/مايو 2003، قام نائب رئيس الجمهورية العراقي "أبراهيم الجعفري" بزيارة أنقرة عام 2004، وتمَّ إقامة معرض لإعادة أعمار العراق في ديار بكر من قِبَل غرفة التِّجارة والصَّناعة العراقية – التركية، وقد نفذت الشركات التركية الإنشائية عشرات المشروعات، منها إنشاء القصر الرئاسي في كوردستان، وشبكات تلفزيونية، ومطارات، وجامعات، وجسور، وبنى تحتية حضرية، وأحياء معاهدة التعاون الإقتصادي والفني بين الدَّوَلتين، وافتتاح مركز الإقتصاد العراقي في تركيا يتولى مهمَّة التنسيق بين المؤسَّسات التركية الّتي تستثمر في العراق، وفتح خط سكة الحديد، وعقد اتِّفاقية المياه، وإعادة تشغيل أنبوب النفط العراقي عبرَ تركيا عام 2005، وقد ساعد الواقع الإقتصادي على تخفيف التشنجات السِّياسيَّة، وساهم في مزيد من التكامل. وعقب قرار السُّلطة التركية باجتياح الحدود العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، تمَّ تشكيل لجنة استخباراتية ثلاثية أميركية – تركية – عراقية من أجل مراقبة الحدود، ومنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكوردستاني، وقد تطوُّرت العلاقات بين العراق وتركيا تُجَاه تشكيل مجلس إستراتيجي من كِلاِ الدَّوَلتين يهدف إلى عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدَّوَلتين، وبعد قيام رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" بزيارة أنقرة في آب/أغسطس 2007، جرى التباحث حول توطيد العلاقات، ومكافحة حزب العمال الكوردستاني، ثمَّ توجّه رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى بغداد في تموز/يوليو 2008، بالإضافة إلى التوقيع على العديد من الاتِّفاقيات الإستراتيجية لإقامة علاقات بناءه وسليمة، حيث تضمَّنت (44) بروتوكولا ومذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات الطَّاقة، والمياه، ومكافحة حزب العمال الكوردستاني، والتبادل الثَّقافي والعلمي، وتشكيل المجلس الأعلى التركي– العراقي (أنتوني كوردسمان وآخرون، 2008، ص356 – 359). وبعد تفجيرات الأربعاء الدامي في العراق في آب/أغسطس 2009، الّتي اعتبرت سورية مسؤولة عنها، والّتي دفعت وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" للتوسط بين دمشق وبغداد، والّذي رعته جامعة الدُّوَل العربيَّة بحضور وزيري الخارجية العراقي الأسبق "هوشيار زيبار"، ونظيره السوري "وليد المعلم"، ونقلت تحركات المصالحة في مرحلة ثانية إلى إسطنبول، لكنّ تركيا ساهمت في إستراتيجية القوَّة الناعمة الأميركية في ما يُسمَّى **"ثورات الربيع العربي"** عام 2010، إذ دعمت المجموعات المسلّحة، وقد تحوَّلت هذه الفصائل إلى مجموعات إرهابية اعتبرت الخطوة الأساسَّية في إسقاط محافظات المحافظات العراقية، وهي: نينوى، صلاح الدين،

الأنبار، وديالى، بيد ما يُسمَّى الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"** في حزيران/يونيو 2014، لكن رئيس الوزراء العراقي الأسبق "حيدر العبادي" قام بزيارة أنقرة في كانون الأول/ديسمبر 2014، لبحث التعاون الأمني والسِّياسيّ، إلاّ أنّ الجيش التركي دخل إلى مدينة الموصل بذريعة محاربة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2015، ثمَّ قام رئيس الوزراء العراقي الأسبق "حيدر العبادي" بزيارة أنقرة والتقى برئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في آب/أغسطس 2018، حيث ناقش الزعيمان العقوبات الأميركية على إيران، والقضايا ذات الاهتمام المشتركة، وخاصَّة المياه والأكراد.

يتَّضح بأن تركيا سعت إلى تطوير علاقاتها تطبيقاً لسِّياسة العمق الإستراتيجي، وعلى الرغم من المشاكل العالقة في العلاقات بين العراق وتركيا، فإن تركيا حاولت أن تقيم علاقات حُسنُ جوار، إذ أبرمت اتِّفاقيات أمنيَّة، وسياسيَّة، وإقتصادية، لكنّها تتحرك وفق إستراتيجية براغماتية تؤثِّر على السِّيادة العراقية.

المبحث الثالث :القضايا المؤثرة في العلاقات التركية – العراقية

The third topic: issues affecting Turkish-Iraqi relations

تتجلَّى العلاقات بين العراق وتركيا عبرَ نسيج متشابك بالغ التعقيد، وغالباً ما كانت المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية مؤثِّرة فيها. إذ إنَّ الإستراتيجية الأميركية تؤكِّد على المكانة الأحادية في النظام الدُّوْلي، ودعم الحلفاء والأصدقاء بما يصب في تحقيق الأهداف الجيواستراتيجية، وفي الوقت ذاته اندفعت تركيا إلى إقامة التحالف مع إسرائيل، بسبب ضغط الجماعات اليهودية، وبدعوى نزعة العلمانية، والتغريب، والمحيط المعادي، بالإضافة إلى الإحساس بإمكانية الانتماء إلى منظومة الأمن الأورو– أطلسيَّة. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين هما: المطلب الأول: القضايا الخلافية المؤثرة في العلاقات التركية – العراقية. والمطلب الثاني، الدَّور الأميركي والإسرائيلي في العلاقات التركية – العراقية.

المطلب الأول: القضايا الخلافية المؤثرة في العلاقات التركية –العراقية

أولاً: الأزمة التركمانية – الكُردية

The first requirement: contentious issues affecting Turkish-Iraqi relations

First: the Turkmen Kurdish crisis

إن إحياء الشعور التركماني تبلور مع قيام الدَّولة العراقية، بعد أن تحوُّل دور التركمان من الحاكم إبَّان حكم الدَّولة العثمانية إلى المحكوم بعد انهيارها، وظلّوا يعلقون الأمل على النظام التركي لحماية حقوقهم من خلال استعادة **"ولاية الموصل"**، ناهيك عن المحاولات الكُردية لضمُّ التركمان إليهم، وبالتالي، وجد تركمان العراق ملاذهم الآمن في

اعتزالهم العمل السِّياسيّ، لكن روعي التشكيل الإثني في تأسيس الدَّولة العراقية، حيث اختِير "استوزر عزت باشا" التركماني عضواً في الحكومة المؤقتة الأوَّلى عام 1921، لكنّه استقال رداً على حرمان التركمان من حقوقهم، وقد تعرضوا إلى عمليات قتل منظَّمة عام 1959، نسبت للكُرد والشيوعيين، سُمِّيت بـ**"مجزرة كركوك"**، وحمل التركمان على كاهلهم مشكلات ناجمة عن سوء الإدارة في عهد "صدام حسين"، نتيجة محاولته **"تعريب"** محافظة **"كركوك"**، إذ تمَّ استبدال التركمان والأكراد بالعرب، مقابل مبالغ مالية وقطع أراضٍ، بهدف التغيير الديموغرافي. ولم تظهر النزاعات بين القوميتين التركمانية والكُردية، إلاَّ بعد ظهور المعارضة التركمانية، حيث أصبحت تجاهر بأنَّ كركوك مدينة للتركمان منذُ الأزل، غير أن القيادة السِّياسيَّة الكُردية العراقية قامت بالتودُّد إلى القِوى السِّياسيَّة التركمانية، وهي خطوة لإرضاء حكومة **"أنقرة"**، الّتي كانت تمارس سياسة قمعية ضدَّ أكراد تركيا، ومحاولة من أكراد العراق، بما ينسجم مع طموحاتهم لاستيعاب المعارضة التركمانية وتشذيب خطابها السِّياسيّ (كمال عبد الواحد، 1999، ص94 – 96).

وحينما حدث نزاع بين الحزبين **"الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الكوردستاني"** في تموز/يوليو 1996، تدخَّلت أميركا وبريطانيا لعقد اتِّفاق بينهما سُمي بـ**"اتِّفاق أنقرة"**، وتمَّ تشكيل قوَّات فصل بين الحزبين من التركمان والأشوريين، والكُرد غير المشتركين في القتال، لكن الاتِّفاق لم يتحقَّق نتيجة الاتِّفاق بين حكومة بغداد وزعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني "مسعود البارازاني" لاستعادة أربيل، إذ قام الحرس الجمهوري العراقي بقصف قوَّات الفصل ما أدَّى إلى إلحاق أضرارٍ بالتركمان، كما اندفعت قوَّات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في آب/أغسطس 1998، للسَّيطرة بقوَّة السَّلاح على كل مقرات التركمان في أربيل، وهو أوَّل اصطدام **تركماني– كُردي** بعد **"مجزرة كركوك"**. وللتركمان خصوصية تبلورت أثناء فترة التخطيط الأميركي لإسقاط النظام العراقي، لأنَّ تركيا طالبت بحقوقهم باعتبارهم أتراك، كما يشكّل غنى منطقة كركوك بالنفط الّتي يقطنها التركمان، حافزاً لاهتمام تركيا، إذ تُعتبِّر قلب التركمان النابض ورمز وجودهم القومي، لهذا وضعت أنقرة مجموعة من الشروط على واشنطن، سُمِّيت **"الخطوط الحمراء"**، أهمُّها: عدم السَّماح لقوَّات البيشمركة الكُردية بالدخول إلى مدينة كركوك والموصل، وعدم ضمهما إلى إقليم كوردستان، والذود عن حق الأقلية التركمانية في حال تعرضها للاضطهاد من قِبَل الأكراد (خليل العناني، المرجع السابق، ص174 – 177).

ومنذُ سقوط النظام العراقي عام 2003، تحقَّقت مخاوف **"أنقرة"** بشأن التركمانية، لأنَّ الإحصاء الرسمي للمرحلين الكُرد، أثناء عمليات **"التعريب"** في كركوك، لا يتساوى مع الأعداد الّتي جلبها قادة الأحزاب الكُردية إلى كركوك بعنوان: **"عودة الكُرد**

المهجرين"؛ وهي خطوة لجعل كركوك مدينة كُردية وإلغاء القوميات الأخرى، لهذا اتهم التركمان القيادة الكُردية بالعمل على **"تكريد"** كركوك، ووجد التركمان أنفسهم تحت السَّيطرة الكُردية القائمة على مضايقتهم، وحرق سجلاتهم الرسمية، وإبعادهم عن العملية السِّياسيَّة، واعتبر التركمان أن تمثيلهم السِّياسيّ في الحكومة ليس عدلاً، وانتقدت تركيا نتائج الانتخابات العراقية عام 2005، وذلك لحصول الجبهة التركمانية على (3) مقاعد من مجموعة (275) مقعداً. يتَّضح بأنَّ التركمان يمثلون محوراً في العلاقات بين العراق وتركيا، لكن لم يُعرف معارضتهم للأنظمة العراقية المتعاقبة، كما هو معروف عن الكُرد، بسبب اندماجهم اجتماعياً مع الوسط المحيط، ومع مؤسَّسات الدَّولة، لكن هذا لم يمنع من بعض الاستثناءات الّتي حدثت، نتيجة لتأثرهم بالأجواء السِّياسيَّة، إذ كانت هناك حالات من التمرد والعصيان، سعياً لتكوين وضع سياسي تركماني، يقوم على إحياء الشعور القومي، والمطالبة ببعض الحقوق والاعتراض على السِّياسات الّتي تمسُّ الخصوصية التركمانية.

أمَّا الأزمة الكُردية فتُعتبِّر قاسماً مشتركاً بين دُوَل تختلف في الانتماءات، ومن القضايا المزمنة في العلاقات بين العراق وتركيا، إذ بعد تبني عصبة الأمم لحق تقرير المصير بدأت المطالب الكُردية بالحقوق القومية قادها الشيخ "عبد السلام البرزاني" ضدَّ السُّلطات العثمانية عام 1907، وبعدما تهاوت الدَّولة العثمانية حدثَّ تفاهم سري بين فرنسا، وبريطانيا، وروسيا على اقتسام الهلال الخصيب "بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام" سُمي اتِّفاقية "سايكس– بيكو" **(Sykes – Picot)** في أيار/مايو 1916، وجاء إعلان الرئيس الأميركي الأسبق "وودرو ويلسون" **(Woodrow Wilson)**، عن مبادئه الأربعة عشر في كانون الثاني/يناير 1918، والّتي نصَّت على إعطاء حقّ تقرير المصير للشَّعوب، فرصة للأكراد للمطالبة بتشكيل دولة مستقلة على أساس عرقي، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1918، تمَّ تأكيد اتِّفاقية **"سايكس – بيكو"** في مؤتمر "سان ريمو" **(San Remo)**. وقد عُقدت معاهدة "سيفر" **(Sever)** في آب/أغسطس 1920، بين الولايات المتَّحدة، الاتِّحاد السُّوفياتي، بريطانيا، وتركيا، والّتي أعطت الحقّ للأكراد بإقامة دولة في كوردستان وهي المنطقة المحصورة بين "شمال العراق، وجنوب شرق تركيا، وشمال غرب إيران، وشمال شرق سورية"؛ لكن بعد وصول **"مصطفى أتاتورك"** إلى الحكم التركي، وتقاربه مع الدُّوَل الأوروبية، عُقد مؤتمر **"لوزان"** في تشرين الأول/أكتوبر 1922، بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وتمت دعوة "الولايات المتَّحدة، اليابان، اليونان، رومانيا، يوغسلافيا، حكومة إسطنبول العثمانية، والمجلس الوطني الكبير في أنقرة"، ونتيجة لتوقيع معاهدة **"لوزان"** في تموز/يوليو 1923، ألغيت بنود معاهدة **"سيفر"**؛ وقسمت كوردستان جغرافياً بين العراق، وتركيا،

وإيران، وسورية (بيل بارك، 2005، ص15). ونتيجة لسِّياسة التتريك التركية، خاصَّة المادة (88) من دستور عام 1924، الّتي أكَّدت صراحةً أن جميع سكان تركيا وبغض النظر عن دياناتهم وقومياتهم أتراك، ولذلك انعقد في باريس أوَّل مؤتمر كُردي عام 1927، صممَّت فيه التنظيمات الكُردية على رغبتها بالكفاح المسلح من أجل دولة مستقلَّة، لكن الحكومة العراقية طيلة فترة العهد الملكي رحِّبت بجميع أبناء الدَّولة دون تفريق مع تمسكها بوحدة العراق، وقامت بوضع قانون اللّغة الكُردية في الأماكن الّتي تسكنها أكثرية كُردية، لكن هناك تيار كُردي دعا صراحة للانفصال، وتشكيل الحزب الديمقراطي الكوردستاني عام 1946، وبعد الإعلان عن قيام جمهورية العراق عام 1958، عادت المعارضة الكُردية بقيادة "مصطفى البارازاني"، بعد أن كان في الاتِّحاد السُّوفياتي بسبب سقوط **"جمهورية مهاباد"** الكُردية في الجزء الإيراني، ولم يتوصَّل الطرفان إلى اتِّفاق، وهنا تمَّ تدريب الكُرد المقيمين في السوفيات، وانطلقوا بانتفاضة ضدَّ النظام العراقي عام 1961.

لكن مجيء حزب البعث العربي الإشتراكي إلى الحكم في شباط/فبراير 1963، غيَّر من معادلة الصِّراع، إذ أعطى وعداً للأكراد بإقامة حكم ذاتي، لكن حدثت تطوُّرات حالت دون ذلك، أهمُّها: زيارة مسؤول إسرائيلي إلى كوردستان العراق، وزيارة الزعيم الكُردي "مصطفى البارازاني" إلى تل أبيب، وكان لهذه النتائج أهميَّة جيوسياسية، خاضعة للمصالح الإسرائيليَّة، وخاصَّة بعد موافقة الرئيس "ريتشارد نيكسون" **(Richard Nixon)** في أيار/مايو 1972، على خطَّة وكالة الاستخبارات المركزية، بإعطاء المعارضة الكُردية (16) مليون دولار، في الوقت الّذي قام فيه النظام العراقي برئاسة "أحمد حسن البكر" بعقد اتِّفاقية **"الصداقة والتعاون"** مع الاتِّحاد السُّوفياتي، وقد أعلن "مصطفى البارازاني" أنَّه مستعد فور إعادة حقول النفط إلى الأكراد أن يسلمها للشركات الأميركية (أسامة مخيمر، 1999، ص134 – 137)، وتمَّ إنهاء الانتفاضة الكُردية بعد أن عُقدت الحكومة العراقية مع الشاه الإيراني "محمد رضا بهلوي" اتِّفاقية الجزائر في آذار/مارس 1975، حيث تنازل العراق عن مطالبته في نصف شط العرب والمناطق المُتنازَع عليها، مقابل إيقاف دعم الشاه لأكراد العراق (خير الدين حسيب، 2006، ص429). وبغرض الحصول على الحكم الذاتي ظهر حزب العمال الكوردستاني بزعامة "عبد الله أوجلان" في تشرين الثاني/نوفمبر 1978، ولذلك عُقدت اتِّفاقية **"المطاردة الحثيثة"** في تشرين الأول/أكتوبر 1984، بِشأن حق تركيا والعراق في مطاردة منفذي الحركات الكُردية وشنّ الغارات ضدهم، وقد احتلت قوَّات حزب الاتِّحاد الوطني الكوردستاني بلدة **"حلبجة"** في آذار/مارس 1988، وقامت الحكومة العراقية بسلّسلة من العمليات سُمِّيت **بـ"عملية الأنفال"** انتهت بإزالة قرى، وتهجير وقتل المدنيين في إبادةٍ نُفذت بمنهجية، ونتيجة ممارسة القهر أصدر مجلس الأمن

الدَّوْلي قرار **"حظر الطيران"** ذي الرقَّم (688) والقاضي بفرض بيئة آمنة في الشمال للأكراد في نيسان/أبريل 1991، ما أدخل الكُرد في مرحلة مهمَّة، إذ وفرت الحماية الدَّوْلية فرصة لتشكيل الحكم الذاتي، وأصبح شمال العراق مركزاً لاستقطاب الكُرد من دُوَل الجوار، والتباحث بشأن مستقبل القومية الكُردية، وفي ظلّ الضغوط الأميركية على الرئيس التركي "سليمان دميرل" عام 1993، لم تستطع أنقرة اتِّخاذ أيّ أجراء لمنع أكراد العراق من الحصول على الحكم الذاتي، وتصاعدت وتيرة التصعيد العسكري في التعامل مع الأكراد في عهد رئيسة الوزراء التركية "تانسو تشيلر" عام 1993، وقد واصلت تركيا تطوير عملياتها العسكرية في شمال العراق باسم "عملية الفولاذ" **(Steel process)** عام 1997، لكن سعت وزيرة الخارجية الأميركية "مادلين أولبرايت" **(Medill Albright)** إلى أحياء المصالحة الكُردية، إذ عقدت اتِّفاقية واشنطن في أيلول/سبتمبر 1998، لإنهاء القتال بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الوطني الكوردستاني.

وجاءت أحداث إسقاط النظام العراقي عام 2003، متناغمة مع رغبة الكُرد في تشكيل دولة، لذلك شاركت قوَّات البيشمركة مع القوَّات الأميركية في عملية غزو العراق، وقد شغل الكُرد بعد الاحتلال مراكز مهمَّة في الحكومات العراقية، وساهمت القيادة الكُردية في الإقليم بعقد الاتِّفاقيات، دون الأكتراث لِما تسببه من إشكاليات، وكشفت عن عمق التحوُّلات تُجَاه تشكيل دولة مستقلَّة، ولذلك حذر وزير الخارجية التركي الأسبق "عبد الله غول" في كانون الأول/ ديسمبر 2003، من إقامة دولة فيدرالية للأكراد، وأن تأليف حكومة مركزية في العراق هو الكفيل بالحفاظ على وحدة الدَّولة (عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص296)، وقد قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة واشنطن في حزيران/يونيو 2005، وعبرَ عن قلق أنقرة من مطالب الأكراد في إقامة الفيدرالية على أساس أثني، كما استمرَّت القوَّات التركية في شنّ الغارات على شمال العراق ضدَّ حزب العمال الكوردستاني. وتوجه وزير الداخلية العراقي "جواد البولاني" إلى أنقرة في أيلول/سبتمبر 2007، إذ أجرى مباحثات بشأن مكافحة حزب العمال الكوردستاني، وتشكيل اللّجنة الثلاثية الأميركية – التركية – العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، عُقدت جلسات عدَّة كان آخرها بحضور وزير الداخلية التركي "بشير اتالاي" إلى بغداد في نيسان/أبريل 2009، وقد صرَّح وزير الأمن الوطني العراقي "شيروان الوائلي"، بأنَّ الدَّوَلتين اتفقا على العمل ميدانياً من خلال اللّجنة الثلاثية، وذلك بهدف تبادل المعلومات الاستخبارية، ومحاولة قطع الدّعم والتموين لمقاتلي الحزب، وصدر البيان الختامي للاجتماع الوزاري، والّذي جاء فيه بأن حزب العمال الكوردستاني منظَّمة إرهابية محظورة، وتتعهد الأطراف الثلاثة باستخدام الإجراءات كافة لإنهاء النشاطات الإرهابية

لحزب العمال الكوردستاني، وأن يخيروهم أطراف اللّجنة بين إلقاء السِّلاح أو مغادرة الأراضي العراقية، وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق "حيدر العبادي" إلى أنقرة في آب/أغسطس 2018، جرى مناقشة المسألة الكُردية.

إنَّ الهاجس الأكبر لدى **"أنقرة"** يكمن في وجود كتلة كُردية كبيرة على الجانب الآخر لحدودها؛ بمعنى أن المنطقة الجغرافية لأكراد العراق تحاذي المنطقة الّتي يتواجد فيها أكراد تركيا، خاصَّة وأن أكراد العراق قطعوا أشواطاً في سبيل تجسيد هويتهم القومية، ومن المُمكن أن يؤثروا على أكراد تركيا.

ثانياً: الأزمة النَّفطية – المائية Second: the oil - water crisis

يحتل العراق أهميَّة طاقوية في المدرك الإستراتيجي التركي، إذ يتميَّز النفط العراقي بخصائص، أهمُّها: تكاليف نقله زهيدة، وأسعاره تفضيلية، ونوعيته جيدة، وعدم خضوعه للشركات الاحتكارية، ولذلك أيَّدت تركيا قرار تأميم شركة النفط العراقي عام 1972، وقد أشاد وزير الخارجية التركية "خلوق يايولكان" قائلاً: **"إنّ تركيا تؤيد سيطرة العراق على موارده النَّفطية"**، وبعدها تمَّ الاتِّفاق على مشروع أنبوب لنقل النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، وخاصَّة الأوروبية، عبرَ تركيا باسم **"كركوك – جيهان"** عام 1976، وقد صرَّح رئيس الوزراء التركي "سليمان دميرل" بقوله: **"إنَّ العراق وتركيا تتقاسمان شرف هذا المشروع الكبير الّذي حققناه معاً، وأنه مثل رائع للنتائج المثمرة الّتي يُمكن أن تحققها العلاقات الودية الدَّوْلية المبنية على صدق النوايا"**(هاينتس كرامر، 2001، ص204).

وقد مثل الأنبوب النفطي أهميَّة للعراق، بسبب أغلاق منافذه التصديرية في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، نتيجة حرب الخليج الأولى عام 1980، كما أتفق الطرفان التركي والعراقي على بناء مصفاة لتكرير النفط، ومصنع للبتروكيمياويات في تركيا، واستخدام النفط العراقي الثقيل لإنتاج الطَّاقة الكهربائية، وبناء أنبوب لنقل الغاز العراقي إلى تركيا، وأثناء زيارة رئيس الوزراء التركي "توركوت أوزال" إلى بغداد عام 1984، تمَّ الاتِّفاق على تشكيل الخط الثاني للأنبوب العراقي– التركي، لكن بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، توقف ضخ النفط العراقي، ممَّا أدَّى إلى تراجع اقتصاد تركيا، لكن عادَ الانتعاش بعد قرار مجلس الأمن الدَّوْلي باستئناف بيع النفط العراق وفق برنامج النفط مقابل الغذاء. وبعد غزو العراق تخوفت تركيا من هيمنة الأكراد على حقول النَّفطية في مدينتي كركوك والموصل، وحاولت الشركات التركية أن تضع موطئ قدم لها في العراق، وقد أدَّت أزمة التراخيص النَّفطية بين كوردستان والحكومة الاتِّحادية إلى ظهور استقطابات للأطراف السِّياسيَّة، وبدأت موجة من التَّشدُّد بين حكومة بغداد والأكراد بعد قيام

حكومة الإقليم بتصدير النفط بدون موافقة الحكومة المركزية، بينما أكَّد نائب وزير الخارجية التركي "أحمد يلدز" أن تركيا مستعدة لدّعم ترتيبات حكومة بغداد بشأن النفط.

إن تركيا أصبحت أمام خياران، هما: **الأول،** الانصياع للرغبات الكُردية والاستثمار في القطاع النفطي الفائض لحكومة إقليم كوردستان، و**الثاني،** سعي أنقرة إلى زيادة الصادرات العراقية على اعتبارها جزء من مساعيها، لكي تصبح محوراً للطَّاقة، وأن تزيد من رسوم النقل على النفط العراقي إلى أوروبا. أمَّا بخصوص أزمة المياه فأن تركيا تدعي السِّيادة المُطلقة على نهري دجلة والفرات، على الرغم من أن المياه الطبيعية هي موارد مشتركة، إذ إن مبدأ السِّيادة على الموارد الّذي أقرته الأمم المتَّحدة في ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية للدُّوَل في القرار المرقَّم (3181) عام 1974(طارق المجذوب، 1998، ص231)، ينطبق على موارد الدَّولة وحدها، وليس على الموارد المشتركة، كما إن بروتوكول التعاون الإقتصادي والفني المعقود بين تركيا والعراق عام 1972، أكَّد على تأمين حاجات العراق الكافية من المياه، ولهذا أجتمع الأطراف الثلاثة، وهم تركيا، والعراق، وسورية باسم **"اللّجنة الثلاثية المشتركة لدُّوَل حوض الفرات"** منذُ 1980، لكن دون التوصُّل إلى حلول تنهي أزمة المياه بسبب التهرب التركي. وطرحت تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول **"الغاب"**، بأموال خليجية، وتقنية إسرائيليَّة، وإدارة أميركية عام 1986، وشمل سدوداً، وأنفاقاً للري، وأقنية، ومحطات كهربائية، وأصبحت تركيا تتحكم بحوالى (80) بالمئة من المياه، وأدَّت السدود إلى حرمان العراق وسورية، كما طرحت تركيا وإسرائيل مشروع بيع المياه، ومشروع **"أنابيب السَّلام"** عبرَ خطين هما: **الخط الغربي،** يذهب إلى سورية، والأردن، وإسرائيل، ثمَّ المنطقة الغربية من السعودية، و**الخط الشرقي،** يتجه من سورية إلى الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية ثمَّ البحرين، وقطر، والإمارات، وعُمان. كما إنَّ مساندة إسرائيل للمشاريع الإروائية التركية، هو لجعل هذه المشاريع وسيلة ضغط على العراق وسورية استعداداً لأيّ ترتيبات شرق أوسطية، لا سيّما تسويات حوض نهر اليرموك، وقد رفض العراق المصادقة على اتِّفاقية الشراكة التجارية مع تركيا في أيار/مايو 2009، إلاَّ أذا تضمَّنت تأمين حصة العراق من المياه، ولهذا وقع الجانبان على مذكرة تفاهم في تشرين الأول/أكتوبر 2009، ركَّزت على تشكيل محطة مشتركة للقياس، وتبادل المعلومات المناخية، ومراقبة منسوب المياه الّتي تذهب إلى العراق وسورية. إنَّ أزمة نهري دجلة والفرات هي أنموذج لأزمة المياه في الشَّرق الأوسط، لوجود طرف غير عربي، وأطراف عربيَّة، فضلاً عن الأطماع الإسرائيليَّة الّتي مكنت تركيا من تطوير اقتصادها، ووضع حدٍّ للحركات المسلّحة الكُردية عن طريق المشاريع الإروائية، وأحداث تغيّر ديموغرافي.

المطلب الثاني: الدَّور الأميركي والإسرائيلي في العلاقات التركية – العراقية

أولاً: الدَّور الأميركي

The second requirement: the American and Israeli role in Turkish-Iraqi relations

First: the American role

بعد قيادة الولايات المتَّحدة للنظام الأحادي القطبية عام 1991، رأت واشنطن أنّ التحدِّيات لن تأتي من عدو محدِّد، وإنَّما من الفوضى، والصِّراعات العرقية، والنزاعات الحدودية، والانقسامات الطائفية، والانتشار النووي، وعرقلة تدفُّق النفط، وعمليات الإرهاب (غاري هارت، 2005، ص185)، وعليه، فقد ساعدت تركيا في تنفيذ الإستراتيجية الأميركية، وخاصَّة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدَّوْلي من خلال التطبيق الفعلي للعقوبات الإقتصادية، وقد وضع قوَّات "المطرقة المتأهلة" في أراضيها، والسَّماح للطائرات التابعة للقوَّات الأميركية والقوَّات البريطانية لتنفيذ الطُّلعات العسكرية من قاعدة إنجرليك الجوية ضدَّ العراق، بحجة تطبيق مناطق حظر الطيران، لكن اعترضت تركيا على الحكم الذاتي الكُردي خوفاً من قيام دولة كُردية، وأكَّد المتحدث باسم الخارجية الأميركية "نيكولاس بيرنز" **(Nicholas Burns)** في أيلول/سبتمبر 1996، قائلاً: **"إن تركيا حليفة لأميركا، وهي حليفة رئيسة، وقد حصلنا منها على مساندة قوية لعملية الملاذ الآمن لقواتنا الجوية العاملة في جنوب شرقي تركيا، وعليه لا أرى أيّ معضلة مهما كانت بمشاركة تركيا معنا في التحالف وهي تستحق المكافئة"** (أحمد نوري النعيمي، 2000، ص48)، وقد ساعدت تركيا بالتنسيق مع واشنطن على إبقاء شمال العراق ورقة ضاغطة على العراق. وقد حدث تنسيق بين أميركي– تركي في شمال العراق، وتمَّ إنْهاء القتال بين الأحزاب الكُردية باسم **"عملية أنقرة للسَّلام"** في تموز/يوليو 1996، وقد كان الموقف الأميركي إزَاءَ العمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق باتجاهين هما: **الأول**، الإقرار بحق تدخل الجيش التركي في العراق باسم عملية **"الفولاذ"** بدعوى معالجة حزب العمال الكوردستاني عام 1997، وأدانت تركيا قوَّات الحزب الديمقراطي الّتي سيطرت على مقرَّات التركمان في مدينة أربيل عام 1998، وإعطاء تركيا الحق في شنّ عمليات مماثلة في المستقبل ضدَّ حزب العمال الكوردستاني، مع تعهد أنقرة إلى واشنطن بانسحاب قوَّاتها من شمال العراق بعد إتمام مهمتها، أمَّا **الثاني**، هيمنة أميركا على مجلس الأمن الدُّوْلي، ومنعه من القيام باتخاذ أيّ جزاء لوقف الغزو التركي المتكرر لشمال العراق، وعدم ضمان احترام سيادة العراق وسلامته الإقليميَّة.

إنَّ تفجير برجَي التِّجارة العالمية إعادة تشكيل العلاقة بين تركيا وأميركا وفق مُتغيِّرين أساسيين، هما: **الأول،** وصول حزب العدالة التركي إلى السُّلطة عام 2002، و**الثاني،** رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذ القرار الأميركي بغزو العراق، لكن المساعدات الأميركية دفعت الحكومة التركية إلى التصويت على مذكرة مع أميركا في آذار/مارس 2003، تدعو إلى إرسال قوَّات تركية إلى شمال العراق، والسَّماح إلى تمركز، وعبور، وانتشار القوَّات المسلّحة الأميركية من الأراضي التركية، وعددها حوالى (62) ألف جندي أميركي، إلاَّ أن المؤسَّسة العسكرية التركية وضعت مجموعة من الشَّروط على أميركا قبل احتلال العراق، سُمِّيت **"الخطوط الحمراء"**

(عماد يوسف قدورة، 2015، ص4، 5).

وبعد لقاء الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" **(George W. Bush)** مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عام 2007، سمحت الولايات المتَّحدة للقوَّات المسلّحة التركية بدخول الأراضي العراقية عام 2008، تحت ذريعة ملاحقة حزب العمال الكوردستاني (دهام محمد العزاوي، 2009، ص149)، وقدم الجيش الأميركي معلومات استخباراتية للجيش التركي عن مواقع المتمردين الأكراد، وفتحت القوَّات الأميركية المجال الجوي قبالة سلاح الجو التركي لتنفيذ غاراته، ما أدَّى إلى توتُّر العلاقات بين العراق وتركيا، وأزداد التوتُّر نتيجة مذكرة اعتقال أصدرتها الحكومة العراقية بحق نائب الرئيس العراقي الأسبق "طارق الهاشمي" في كانون الأول/ديسمبر 2011، والّتي رفضت حكومة أنقرة الامتثال لها، إذ أكَّد "رجب طيب أردوغان" قائلاً: **"نرفض تسليم الهاشمي ما دام يريد البقاء في بلدنا، ولن نُسلِّمه إلى العراق أبداً"**، وفي السياق ذاته، عبَّر رئيس الوزراء العراقي الأسبق "نوري المالكي" خلال مقابلة له مع صحيفة "وول ستريت جورنال" **(The Wall Street Journal)** قائلاً: **"نحن نرحِّب بالعلاقات الإقتصادية مع أنقرة، ونحاول دعْمها بشتى السبل، لكن في الوقت نفسه نرفض التدخُّل التركي في الشؤون الداخلية، عبرَ دعم أنقرة لشخصيات وكُتَل سياسية عراقيَّة"** (أحمد محمد وهبان، 2013، ص18 – 21)، كما أكَّدت الحكومة العراقية بأن السِّياسة التركية تمثل تدخل سافر في الشأن العراقي. وفي ضوء القيادة الأميركية لما يُسمَّى **"التحالف الدُّوْلي"** لمكافحة **"داعش"** في أيلول/سبتمبر 2014، قام الجيش التركي بعمليات نوعية داخل الأراضي العراقية منتهكاً السِّيادة عام 2015، ممَّا أدَّى إلى توتر العلاقات بين العراق وتركيا، لكن الولايات المتَّحدة سعت لتهدئة الدَّوَلتين بهدف تعزيز المصالح الأميركية، وهو ما يؤكِّد بأنَّ العلاقات الثنائية في ظلّ الدَّور الأميركي في المستقبل تكون خاضعة لمشهدين هما: **الأول،** مشهد استمرار العلاقات بين العراق وتركيا القائمة على الشد والجذب، و**الثاني،** مشهد

تطوُّر العلاقات بين العراق وتركيا القائمة على إيجاد حلول مناسبة للملفات العالقة تحت المظَّلة الأميركية.

نتبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ أميركا تسعى إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية في الشَّرق الأوسط عبرَ توظيف العلاقات بين العراق وتركيا، لذلك باتت الإجراءات التركية تُجَاه العراق تندرج ضمن هذه المسوغات.

ثانياً: الدَّور الإسرائيلي Second: the Israeli role

تبنَّت تركيا بعد الحرب الباردة أربعة مبادئ هي: إحلال الأمن وكفالته للجميع، الارتقاء بمستوى الحوار السِّياسيّ، الترابط الإقتصادي المتبادل، والتعدُّديَّة الثَّقافية، وقد استطاعت إسرائيل أن تضغط على أميركا للعدول عن مناصرتها لليونان، ولإفشال قرار دعم القضية الأرمنية عام 1990، وفي ضوء قرار **"حظر الطيران"** وحصول أكراد العراق على الحكم الذاتي، وجدت إسرائيل فرصة للتوسُّع الاستخباراتي عبرَ التعاون مع الأكراد، وهو ما دفع تركيا للتدخُّل بقوَّة في الشأن العراق من موقع المبادرة وطرح الحلول للقضية الكُردية خوفاً من قيام دولة كُردية في ظلّ الدّعم الإسرائيلي، لكن على إثر زيارة الرئيس الإسرائيلي "حاييم هيرتزوغ" (**Haim Herzog**) إلى تركيا في تموز/يوليو 1992، تمَّ تشكيل لجنة للتعاون الإستراتيجي، وبعد زيارة الرئيس الإسرائيلي "عيزر فايتسمان" **(Eayzar faytasman)** إلى تركيا في كانون الثاني/يناير 1994، تمَّ توقيع اتِّفاقية **"الأمن والسرية"** في آذار/مارس 1994، وتضمَّنت التعاون في التِكْنُولُوجيا التدريبات والمناورات العسكرية، ومكافحة الجريمة والتهريب، وعدم نقل معلومات سرية، وأثناء زيارة رئيسة الوزراء التركية "تانسو تشيلر" إلى إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، شدَّدت على عقد اتِّفاقية التِّجارة الحرة، والاتصالات، وإزالة تأشيرة الدخول، والتعاون الأمني، وإنشاء مجموعة عمل للتقويم الإستراتيجي لتنظيم الجيش التركي عام 1995(Ofra Bengio, 2004, P. 88). واندفع المحور التركي– الإسرائيلي إلى إقامة تحالف إستراتيجي في شباط/فبراير 1996، تضمّن إنشاء مجلس أمني، والسَّماح للطائرات وأجهزة التجسُّس الإسرائيليَّة باستخدام الأجواء والقواعد التركية، وإجراء المناورات، وتبادل الزيارات، والخبرات، والمعلومات العسكرية، واستخدام الموانئ، وعزَّز هذا التحالف وضع تركيا في المؤسَّسات المالية، وكسب التأييد في المحافل والمنظمات الدَّوْلية، لا سيّما الانضمام التركي إلى الاتِّحاد الأوروبي، ومعالجة القضيتين الأرمنية والقبرصية بعد كسب دعم اللّوبي اليهودي ضدَّ اللّوبيين الأرمني واليوناني، ومكافحة حزب العمال، وتفكيك الموقف العراقي– السوري الموحَّد. وقد بلغ التعاون الاستخباري بينهما ذروته في اعتقال زعيم حزب العمال "عبد الله أوجلان" في شباط/فبراير 1999، وقد قام الرئيس

"سليمان ديميريل" بزيارة إسرائيل في تموز/يوليو 1999، وكذلك توجَّه رئيس الوزراء "إيهود باراك" **(Ehud Barak)** إلى تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 1999، إذ أكَّدت الزيارات على تطوير العلاقات الإستراتيجية، ومكافحة الإرهاب، وهنا بدأت المناورات العسكرية المشتركة باسم **"عروس البحر"** في كانون الأول/ديسمبر 1999 (مجموعة مؤلفين، 2005، ص141). وتدَّعي تركيا وإسرائيل أنهما محاطتان بدُوَل معادية، ما حفّزهما على بناء العلاقات الإستراتيجية، إذ ترى تركيا في حزب العمال الكوردستاني، والقضية الأرمنية، وفي روسيا، أرمينيا، اليونان، سورية، العراق، وإيران، عوامل مهدِّدة لها في ظلّ إشكالية عدم الانضمام التركي إلى الاتِّحاد الأوروبي، ولأنَّ إسرائيل تعلم بأنها كيان دخيل في المنطقة، وعاجزة عن حماية محيطها الأمني، فإنها حرصت على التحالف الإستراتيجي مع تركيا (حميد حمد السعدون، 2002، ص66). وتستغل إسرائيل الأراضي التركية بغية تدريب قوَّاتها، وهنا تبرز إمكانية التجسُّس، أو ضرب أهداف في العراق، وإيران، وسورية، بغية فك العزلة الإسرائيليَّة، ناهيك عن تطويق العالم العربي، وإكمال مشروع السُّوق الشَّرق أوسطية، والتنسيق للسَّيطرة على المنطقة، واستفزاز الدُّوَل العربيَّة عبرَ إثارة مشاكل الحدود، والمياه، والأقليات، وهذا التحالف وضع إسرائيل على خط الفتنة عبرَ التلاعب بالمسألة الكُردية، والتواجد على تخوم منابع النفط العربي، كذلك يندرج في إطارٍ إستراتيجيٍّ يرمي إلى بناء العلاقات مع الدُوَل المتاخمة لأعدائها المجاورين، بغية الحصول على الدّعم الأمني، والأساس القانوني من القِوى الإقليميَّة، أو تحييدها في الصِّراع العربي– الإسرائيلي، إضافة إلى أن تركيا باعتبارها دولة إسلاميَّة، قد تساهم في تحييد البعد الدِّيني عن هذا الصِّراع، والتحكُّم في إيقاع التوازنات من خلال الإجراءات الّتي من شأنها الحيلولة دون تحوُّل الدُّوَل العربيَّة إلى معسكر واحد، وتخفيف المسؤوليَّة عن الولايات المتَّحدة في ظلّ تزايد القوَّة الإيرانية (أحمد السيد النجار وآخرون، 2003، ص486).

وقبل اجتياح على العراق برزت الحساسية بين تركيا وإسرائيل، حيث تمَّ أنزال وحدات من القوَّات الخاصَّة الأميركية والإسرائيليَّة للبحث عن منصات لإطلاق صواريخ سكود ضدَّ إسرائيل، ثمَّ عملت على ارشاد الجيش الأميركي على كيفية القتال في المناطق المأهولة للقضاء على جيوب المقاومة، لهذا انتقلت تركيا إلى ممارسة القوَّة الناعمة، والمبادرة لعقد اجتماع دُوَل الجوار الجغرافي للعراق في شباط/فبراير 2003، وبعد احتلال العراق كشفت صحيفة "أيديعوت أحرنوت" **(Yedioth Ahronoth)** في تشرين الأول/أكتوبر 2003، أن تركيا حذرت إسرائيل في الآونة الأخيرة من مغبة العمل في شمال العراق، وذلك أثر معلومات تفيد بأنَّ إسرائيل تعمل على شراء الأراضي الغنية بالنفط في شمال العراق، وقد علقت الصحف التركية على الخبر قائلة: **"بأنه احتلال ثانٍ للعراق"**

(صقر أبو فخر، 2007، ص73). وكشفت تركيا بأن إسرائيل أدخلت قوّات لتدريب البيشمركة لحماية مطار أربيل عام 2004، وتريد تقسيم العراق، من خلال دعم الأكراد في إقامة دولة، ودفع الأكراد للتمسُّك بمشروع الفدرالية، وسيطرتهم على التركمان في كركوك النَّفطية، الأمر الّذي لا تريده تركية خوفاً من قيام دولة كُردية مماثلة في تركيا، وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" **(The New York Times)** في أيار/مايو 2004، بأنَّ إسرائيل نشرت أعداداً كبيرة من الجواسيس في شمال العراق، زيادة على تدريب مجموعات كُردية مقاتلة، لأنَّ الإسرائيليين، تحولوا لاحقاً إلى الاعتقاد بأنَّ أميركا سوف تخسر الحرب، ولذلك سعت إسرائيل إلى إقامة قاعدة ارتكاز قوية في شمال العراق، وتأسيس بنية عسكرية كُردية إقليميَّة تستطيع مواجهة أيّ قوَّة من داخل العراق، فضلاً عن موازنة النفوذ الإيراني في العراق (وليد رضوان، 2006، ص196). وخلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" إلى تركيا في كانون الثاني/يناير 2010، تعاقد على تسليم أنقرة نظام الإنذار والمراقبة المحمول جواً **"أواكس"**، لكن الجيش الإسرائيلي قام بعملية على سفينة المساعدات التركية مرمرة باسم **"أسطول الحريَّة"** المتوجه إلى غزة في أيار/مايو 2010، ما أدَّى إلى تأزُّم العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ولعلَّ الاصرار الإسرائيلي على سياسة الفوضى الهدامة تمهيداً لتقسيم المنطقة، دفعت وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" إلى زيارة كركوك في آب/أغسطس ٢٠١٢، الأمر الّذي عدته وزارة الخارجية العراقية استهانة بالسِّيادة الوطنيَّة، وخرقاً للضوابط في العلاقات الدبلوماسيَّة، وتمَّ استدعاء القائم بالأعمال التركي "مولود ياقوت" وتسليمه مذكرة احتجاج، وأصدر مجلس الوزراء العراقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قراراً بمقاطعة الدعوات الموجهة من السفارة التركية، بسبب المواقف التركية غير الودية (عماد يوسف قدورة، المرجع السابق، ص4، 5). لهذا أتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو" **(Binyamin Netanyahu)** مع نظيره "رجب طيب أردوغان" في آذار/مارس 2013، وتمَّت إزالة العوائق في العلاقات بحضور الرئيس الأميركي "باراك أوباما" **(Barack Obama)**، وفي ظلّ إستراتيجية القوَّة الناعمة الأميركية في ما سُمِّي **"ثورات الربيع العربي"** عام 2010، تعاونت تركيا وإسرائيل مع حلف شمال الأطلسي، ومجلس التعاون الخليجي على تدريب، وتجهيز، وحماية المجموعات المعارضة السورية، كذلك دخل الجيش التركي في عمليات نوعية إلى شمال العراق عام 2015، بدعوى مكافحة تنظيم **"داعش"** الإرهاب، ولعلَّ تطوُّر العلاقات الكُردية – الإسرائيليَّة من المُمكن أن تؤدي إلى توتُّر العلاقات بين العراق وتركيا نظراً لتطوُّر التدخُّل الإسرائيلي في شمال العراق، وهو ما تستهجنه أنقرة، وتجده مصدر تهديد للأمن القومي التركي، لكن على الرغم من الخلافات الّتي تطرأ على

العلاقات التركية – الإسرائيليَّة، لكنها لا يُمكن أن تصل إلى حدِّ القطيعة، والأمر يقتصر على تنافس الجانبين لإقناع واشنطن بصوابية كل طرف.

إنّ إسرائيل وجدت حليفاً إسلامي شرق أوسطي خارج المنظومة العربيَّة المُناهضة، وسعت تركيا إلى تحقيق طموح تدعيم الترسانة العسكرية، والمكانة الأمنيَّة في المحور الأورو– أطلسي، عِبرَ استثمار المكانة الإسرائيليَّة، ما وضع العلاقات بين العراق وتركيا في موازين خاضعة للمصالح الإسرائيليَّة.

الخاتمة Conclusion

اقترنت العلاقات العراقية والتركية بجملة من الأزمات المصحوبة بالحذر والشَّك، لكن هذه التوتُّرات كانت تتخللها أوقات إيجابية، مردها التأكيد على الهموم المشتركة، أهمُّها: الأكراد، والتركمان، والنفط، والمياه، والّتي دفعت الطرفين بين الحين والآخر إلى التعاون سبيلاً لتحقيق غايات تخدم مصالحهما، لكن حماية المصالح المشتركة من قِبَل الدَّوَلتين لم يستمر بوتيرة واحدة، بسبب جملة من المُتغيِّرات والإقليميَّة الدَّوْلية، وهي الانفراد الأميركي بقيادة النظام العالمي، فضلاً عن حربي الخليج الأولى والثانية، والاجتياح الأميركي للعراق عام 2003، وقيام ما يُسمَّى الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"** عام 2013.

الاستنتاجات:Conclusions

1- إنَّ إقامة العلاقات السِّياسيَّة والإقتصادية المتطوُّرة بين تركيا والعراق قضية شبه حتمية، نتيجة الاستحقاق الجغرافي والإرث والترابط الثَّقافي– الدَّيني، والمصالح المتبادلة، كما إن عمليات التغيير السِّياسيّ في العراق وفرت مساحة واسعة للاستراتيجية التركية لنسج علاقاتها من دون كوابح، ناهيك عن الحاجة المتبادلة في العلاقات بين العراق وتركيا، فتركيا بحاجة إلى تأمين مصادر مضمونة للطَّاقة من النفط والغاز، في ظلّ تصاعد أداء الإقتصاد التركي، والعراق لا يملك معبِّراً إلى الاتِّحاد الأوروبي سوى تركيا، بهدف تصدير موارده، وهو ما يجعل العلاقات بين الدَّوَلتين ذات أبعاد إستراتيجية.

2- تسير الإستراتيجية التركية وفق رؤية ثابتة تستند إلى تأمين المصالح القومية، وقد تمثلت تُجَاه العراق في محاولة تأدية دوراً فاعلاً في الشؤون الداخلية للعراق، فقد تعاملت تركيا مع التطوُّرات الّتي حدثت في كوردستان العراق، على أنها تهديد إستراتيجي مباشر للأمن القومي التركي، وبالتالي، قامت القوَّات المسلّحة التركية بالعديد من العمليات داخل الأراض العراقية، خاصَّة وأن نسبة الأكراد في تركيا، أعلى من نسبتهم في العراق، وفي حال قيام دولة كُردية، فإن ذلك يؤثِّر مباشرة في تركيا.

3- تبقى المياه والقضايا الأثنية من الأوراق الّتي تحاول تركيا استغلالها في مشروعاتها،

وخاصَّة تثبيت دورها الإقليمي وانتزاع منافع إضافية من العراق وسورية، طالما أن الدَّوَلتين تتسمان بعدم الاستقرار، وهي فرصة تاريخية لتركيا للانتهاء من بناء منظومة قوتها الإقليميَّة، وتنمية فرص التوسُّع بموجب مبِّررات تتعلق بالأصول الأثنية، مثل: التركمان، أو بالمطالبات التاريخية، مثل: الموصل وكركوك.

4- إنَّ الهدف المُعلن للعمليات الّتي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق لا ينفي وجود أهداف خفية أخرى، أهمُّها: الرغبة في استعراض القوَّة العسكرية إزاء العراق، والتأكيد على اختلال توازن القِوى لصالح تركيا، لا سيّما بعد تدمير القدرات العراق التقنية والعسكرية، بسبب الحروب.

5- إنَّ الإدراك المتقارب للمنظومة الإقليميَّة باسم "النظام الإقليمي الشَّرق أوسط" جعل هنالك نوع من التوافق بين الإستراتيجية بين أميركا وإسرائيل، من جهة، والإستراتيجية التركية، من جهة أخرى، وفي الوقت الّذي تسعى فيه تركيا إلى مدّ أذرعها السِّياسيَّة، والإقتصادية، والأمنيَّة في المنطقة مستفيدة من صعود الإسلام السِّياسيَّ، فأنها لن تكون بعيدة عن التناغم مع الرؤى والمصالح الأميركية – الإسرائيليَّة، وعليه، يكون النظام الشَّرق أوسطي بديلاً عن النظام الإقليمي العربي المفكُّك في إطار إستراتيجية عُليا توظف كافة الوسائل لإحياء الإرث التاريخي العثماني باسم "العثمانية الجديدة"، وهي نهج إستراتيجي جديد لتحقيق أهدافها في محيط دُوَل الجوار الجغرافي، ومن ضمنها العراق.

6- إن طموح تركيا لأخذ دوراً إقليمياً مؤثِّراً في ظلّ المُتغيِّرات، وهو ما أعطى فرصة لتوسيع قاعدة حلف شمال الأطلسي، وتغيير استراتيجيته الّتي لها علاقة بالدَّور الوظيفي التركي الجديد، ولعلَّ أهم مرتكزات هذه الإستراتيجية هي إعادة هيكليَّة نشاط الحلف من الناحية الجغرافية – العملياتية، وبشكل خاص التوسُّع في منطقة الشَّرق الأوسط مستفيداً من المميزات الّتي تتمتَّع بها تركيا لتنفيذ مثل هذا الدَّور، مثل: موقعها الجغرافي، ونزعتها العلمانية، وعلاقاتها التاريخية والحضارية مع الدُّوَل الإقليميَّة، إذ إن الغرب يرى تركيا على اعتبارها ركيزة إستراتيجية ثابتة من خلال وظيفتها الإقليميَّة.

7- إن التعاون الإستراتيجي التركي– الإسرائيلي حول تركيا إلى شريك أساس لإسرائيل، ممَّا تترتب على ذلك بقيامهما بدور المكمل للتطابق الإستراتيجي الأميركي– الإسرائيلي في الشَّرق الأوسط، وخاصَّة إزاء العراق، وسورية، وإيران، إذ إن وجود قوَّات جوية إسرائيليَّة في تركيا يعني منح إسرائيل عمقاً استراتيجياً خطيراً كانت تفتقر إليه طول المدة قبل الاتِّفاق مع تركيا.

8- إنَّ التحالف الأميركية – الإسرائيلي– التركي يجعل من تركيا وإسرائيل بصورة عامة الركنين الأساسيين في إعادة تشكيل الشَّرق الأوسط، وذلك كلما دعت الحاجة الجيوسياسية

الأميركية في المنطقة، فطالما أن إسرائيل أفصحت عن رغبتها ومنهجها لمستقبل المنطقة العربيَّة، والمتمثل في إعاقة قيام أيّ اتِّحاد عربي، أو أيّ تعاون يضمُّ الأقطاب العربيَّة الفاعلة، ومحاولة أحباط نهوض أيّ قدرات للأطراف العربيَّة المحورية، مثل: العراق وسورية، وبعثرت الجهود العربيَّة، وأفتعال الأزمات، وتفتيت الوطن العربي أفقياً وعمودياً بناء على إستراتيجية الطوائف والمذاهب والإثنيات، فإنَّ تركيا هي الأخرى تطمع إلى أن يكون لها أدواراً شرق أوسطية، وتلتقي مع إسرائيل في إعادة الهيكلة الجديدة للشَّرق الأوسط سياسياً، وأمنياً، وثقافياً، ودينياً، وهذه السِّياسات تؤدي إلى نتائج حتمية تصب في مزيد من المنافع الجيواستراتيجية الأميركية في الشَّرق الأوسط، لا سيّما زيادة الهيمنة، و فرض قواعد الطاعة.

التوصيات:Recommendations

1- على السِّياسة الخارجية العراقية رفع دعوى في مجلس الأمن الدَّوْلي ضدَّ التدخُّلات التركية في الأراضي العراقية، بالإضافة إلى تحديد كميات المياه الّتي تتلاءم مع الاحتياجات العراقية، وعدم استغلال مسألة المياه أو تحركات حزب العمال الكوردستاني على اعتبارهما ذريعة تركية للضغط على العراق أو قيام الجيش التركي بعمليات عسكرية مباشرة داخل الأراضي العراقية.

2- يجب أن تضع السِّياسة الخارجية العراقية في الحسبان التطوُّرات التركية الّتي من المُمكن أن تؤثر على العراق، لا سيّما قواعد حلف شمال الأطلسي في تركيا، وتطوُّر العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

المصادر :Sources

1. الدستور العراقي، عام 2005.

ثانياً: المراجع

أ: الكتب العربيَّة

2. أحمد، أحمد يوسف وآخرون، حالة الأمة العربيَّة 2005: النُّظُم العربيَّة تحدي البقاء والتغير، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2006.
3. باكير، علي حسين وآخرون، تركيا بين تحدِّيات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2010.
4. حسيب، خير الدين، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2006.
5. الداقوقي، إبراهيم، صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2001.
6. الربيعي، فاضل، ما بعد الاستشراق: الغزو الأميركي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2007.

7. رشيد، عبد الوهاب حميد، التحوُّل الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثَّقافية والمحددات الإجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
8. رضوان، وليد، العلاقات العربيَّة – التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
9. الزبيدي، كريم مطر حمزة، سياسة الولايات المتَّحدة تُجَاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.
10. سري الدين، عايدة العلي، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997.
11. السعدون، حميد حمد، الطوق، مخاطر التحالف التركي– الإسرائيلي وأبعاده، دار وائل للنشر، عمّان، 2002.
12. السويدي، توفيق، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربيَّة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969.
13. الشرعة، علي وآخرون، الحرب الأميركية على ما يُسمَّى "الإرهاب": الحرب على العراق 2003، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2004.
14. الطويل، رواء زكي يونس، الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.
15. العاني، نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في عهد الجمهورية، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
16. العراق تحت الاحتلال تدمير الدَّولة وتكريس الفوضى، بإشراف أنتوني كوردسمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2008.
17. العزاوي، دهام محمد، الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكُردية، الدار العربيَّة للعلوم – ناشرون، بيروت، 2009.
18. قدورة، عماد يوسف، روسيا وتركيا: علاقات متطوُّرة وطموحات متنافسة في المنطقة العربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت، 2015.
19. الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربيَّة – التركية، سلسلة دراسات إستراتيجية (6)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
20. المجذوب، طارق، لا أحد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض الريس للكتب، بيروت، 1998.
21. مجموعة مؤلفين، العرب وجوارهم إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2000.
22. معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربيَّة – التركية، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 1998.
23. النجار، أحمد السيد وآخرون، إسرائيل من الداخل الآن...ومنذ نصف قرن (صراعات داخلية وطموحات خارجية)، الطّبعة الثانية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، 2003.
24. النعيمي، أحمد نوري، العلاقات العراقية – التركية: الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

25. وهبان، أحمد محمد، السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه منطقة الشَّرق الأوسط: صراع الهويَّة والبرجماتية والمبادئ الكمالية، الجمعية السعودية للعلوم السِّياسيَّة، الرياض، 2013.

ب: الكتب المترجمة

26. آراس، بولنت وآخرون، التحوُّل التركي تُجَاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012.
27. أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السَّاحة الدَّوْلية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2011.
28. بارك، بيل، سياسة تركيا تُجَاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2005.
29. تاير، برادلي أ.، السَّلام الأميركي والشَّرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكُبْرَى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول/سبتمبر، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2004.
30. روبنس، فيليب، تركيا والشَّرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
31. سيمونز، جيف، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 1998.
32. شيف، زئيف ويعاري، أهود، الحرب المظَّللة: حرب إسرائيل في لبنان، ترجمة: حسان يوسف، دار المروج، بيروت، 1985.
33. فولر، جراهام، تركيا الجمهورية الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
34. كرامر، هاينتس، تركيا المُتَغَيّرة تبحثُ عن ثوبٍ جَديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
35. لونكريك، ستيفن همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، الطبعة السادسة، مكتبة اليقظة العربيَّة، الرياض، 1985.
36. لويس، برنارد، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة: قاسم عبده قاسم وسامية محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
37. مجموعة مؤلفين، الدَّور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هدبه، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، 2005، ص141.
38. نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشَّرق: الاتِّجاهات الجديدة للسِّياسة التركية، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2010.
39. هارت، غاري، القوَّة الرابعة: الإستراتيجية الكُبْرَى للولايات المتَّحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوَّة مبادئ الولايات المتَّحدة، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.

40. هنتنغتون، صموئيل، صِدَام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، الطّبعة الثانية، دار الشُّروق، القاهرة، 1999.
41. هوفسبيان، نوبار وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسَّسة الأبحاث العربيَّة، بيروت، 1985.

ج: الكتب الأجنبية

42. Anderson, Liam and Stansfield, Gareth, The Future of Iraq, Dictatorship Democracy Or Division?, 2nd edition, Palgrave Macmillan, New – York, 2004.
43. Bengio, Ofra, The Turkish – Israeli Relationship: Changing Ties of Middle Eastern Outsiders, Springer Press, California, 2004.
44. Mandel, Michael, How America Gets Away with Murder, illegal Wars Collateral Damage and Crimes against Humanity, Pluto press, London, 2004.

د: الدوريات:

45. أبو فخر، صقر، الدَّور الإسرائيلي في العراق، مجلة "شؤون الأوسط"، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 126، صيف، 2007.
46. أحمد، أحمد سيد، مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الأربعون، المجلَّد 39، العدد156، نيسان/أبريل، 2004.
47. عبد الواحد، كمال، العلاقات الكُردية – التركمانية في العراق، مجلة "دراسات عراقية"، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، العدد 9، كانون الثاني/يناير، 1999.
48. العناني، خليل، كركوك... مدينة على حافة الانفجار، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد 42، العدد 169، تموز/يوليو، 2007.
49. مخيمر، أسامة، علاقة الأكراد بالولايات المتَّحدة الأميركية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد 34، العدد135، كانون الثاني/يناير، 1999.
50. النعيمي، أحمد نوري، تركيا والقوَّة المسماة المطرقة، مجلة "العلوم السِّياسيَّة"، كلية العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، العدد 26، 2000.

The Turkish Foreign Policy Towards Iraq in the Perspective of the International, Regional and Geopolitical Shifts

Dr Samah Mahdi Salih Al – Elayawi

Law Department

Imam Jaaffar AL Sadiq University

Samahmehdi2@gmail.com

Samah_mehdi@yahoo.com

Abstract:

The Turkish-Iraqi relations are considered the center of the Middle East system, as the two countries have a distinct impact on the global system, due to their geopolitical position and their geopolitical characteristics, and that they are neighbors that have political, security, and economic relations, and common issues, the most important of which are: water, Kurds, Turkmen, oil, and after division The international system to the bipolar system led by the United States of the capitalist system and the Soviet Union of the Communist system, Turkish-Iraqi relations became the focus of the American concern, and its path was not affected by the Iraq-Iran war in 1980. But the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 contributed to the rise of the unipolar international system, and here Turkish-Iraqi relations took a specific path, but the Turkish Justice and Development Party took over in 2002, and the occupation of Iraq in 2003, pushed the two countries to establish relations based on cooperation, but the establishment of the so-called The Islamic State in Iraq and the Levant, ISIS, in 2014, pushed Turkey to expand into Iraqi territory under the pretext of fighting terrorism, which led to the tension in Turkish-Iraqi relations.

Keyword:Turkey, Iraq, Geopolitical transformations ,ISIS, Arab Spring revolutions،